رؤى مغايرة

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - العدد الثالث - يوليو ١٩٩٧

الدولة و الطبقة فى المشرق العربى

إطلالة على الطبقة العليا فى سوريا

إرهاب الدولة وإنحطاط السياسة العراقية

الشعبوية الإيرانية و التغير السياسى فى الخليج

مركز القاهرة

لدراسات حقوق الإنسان

*هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان فى العالم العربى.. ويلتزم المركز فى ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما فى ذلك البحوث التجريبية والأنشطة العلمية.

* يتبنى المركز لهذا الغرض برامجاً علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين فى مجال حقوق الإنسان.

* لاينخرط المركز فى أية أنشطة سياسية ولاينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

٩ شارع رستم-جاردن سيتى- القاهرة
ص. ب ١١٧ مجلس الشعب
تليفون ٣٥٤٣٧١٥- فاكس ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الأمناء

إبراهيم عوض (مصر)
أحمد عثمانى (تونس)
أسمى خضير (الأردن)
السيد ياسين (مصر)
آمال عبدالهادى (مصر)
سحر حافظ (مصر)
عبدالله النعيم (السودان)
عبدالمنعم سعيد (مصر)
عزيز أبو حمد (السعودية)
غانم النجار (الكويت)
فاتح عزام (فلسطين)
فيوليت داغر (لبنان)
محمد أمين الميدانى (سوريا)
هانى مجلي (مصر)
هيثم مناع (سوريا)

مستشار البحوث
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهى الدين حسن

هذا العدد

تقديم
محمد السيد سعيد ـــــــ ص٢

ما وراء الدولة القومية المتطرفة
عصام الخفاجى ـــــــ ص٤

لبرجوازية وحزب البعث:إطلالة على الطبقة العليا في سوريا
فولكر بيرتس ـــــــ ص١٣

إرهاب الدولة وانحطاط السياسة العراقية
عصام الخفاجى ـــــــ ص٢٢

الشعبوية الإيرانية والتغير السياسى في الخليج
إيريك هوجلند ـــــــ ص ٣٠

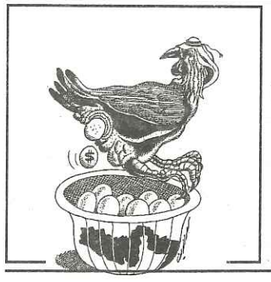

الدولة والبرجوازية في الخليج العربى
فريد محمدى ـــــــ ص ٣٥

الفعل الطبقى فى الشرق الأوسط
كارين فايفر ـــــــ ص٤٠

رؤى مغايرة

مختارات مترجمة من مجلة "MERIP" التى تصدر عن مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات:
Middle East Research and Information Project.

المدير التنفيذي "MERIP"
جودى بارسلو

رئيس التحرير المؤسس
چوستورك

المسئول عن المطبوعة العربية
د. محمد السيد سعيد

تصدر عن:
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

قام بترجمة العدد
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

قام بمراجعة الترجمة
سهيل شدود

أعد رسومات العدد
سعد الدين شحاته

نشرت مقالات هذا العدد فى:

MERIP
May- Jun 1991
Jan- Feb 1992
May- Jun 1992
Nov- Dec 1992
Mar- JUN 1994

تقديم

إخترنا المقالات المنشورة فى هذا العدد من (رؤى مغايرة) من أعداد مختلفة من مجلة « ميريب »، بحيث تمثل للقارئ إطلاله على نتائج تحليل العلاقة بين الدولة والبناء الاجتماعى فى عدد من أقطار المشرق العربى . ويستند هذا التحليل عموماً على منظور الاقتصاد السياسى ، وهو منظور يرصد العلاقة الجدلية بين البناء الإقتصادى والبناء السياسى والتغير فيهما . وأغلب كتاب هذه المقالات من العرب الذين تخصصوا فى دراسة بلادهم مع إلمامهم الواسع بالتيارات الحديثة فى العلوم الاجتماعية على المستوى العالمى .

ولايصعب على القارئ ملاحظة أن بؤرة التحليل الاقتصادى والسياسى فى هذه المجموعة من المقالات هى قضية الدولة . ومفهوم الدولة هنا ليس هو المفهوم القانونى الدولى الذى يراها كمجموع الأقليم والشعب والسيادة والاعتراف الدولى . وإنما يستند المفهوم المستخدم فى هذه العينة من المقالات على المنظور الاجتماعى / السياسى الذى يعرف الدولة فى علاقتها مع المجتمع بإعتبارها مركز السلطة المنظمة فى المجتمع أو نطاق ممارسة السلطة التى تتفرع إلى أجهزة القمع البوليسي والعسكرى واجهزة الهيمنة والمشايعة الايديولوجية والأجهزة القائمة على الأداء الوظيفى . وهذا الأداء قد يكون واسع النطاق مثلما هو الحال فى غالبية الدول العربية أو ضيق النطاق كما هو الحال فى نموذج الدول الليبرالية أو الدولة فى المجتمع الرأسمالى المتقدم .

ورغم تشعب وتعدد الرؤى فى هذه السلسلة من المقالات ، فإن السؤال الرئيسى الذى يبدو أن جميع الكتاب قد طرحوه على أنفسهم هو لماذا انحرف مسار تطور الدولة إلى هذا الشكل التسلطى أو الشمولى العنيف؟ ويتفرع عن ذلك أسئلة متعدده مثل : هل يمكن البحث عن جذور هذا التحول وقواه الدافعة فى البناء الطبقى والهياكل الاجتماعية فى بلاد المشرق العربى ، وماهى نتائج هذا التحول بالنسبة لمسارات التكوين الاجتماعى / الطبقى فى هذه البلاد؟ وإلى أى حد يمكن التنبؤ ولو بصوره عامة للغاية بالتطورات المستقبلية لشكل وطبيعة الدولة فى الشرق إنطلاقاً من رصد التغيرات الأعمق فى الهيكل الطبقى ، وتحديداً النمو الملحوظ للطبقة الرأسمالية ، فى مجتمعات المشرق، وهو النمو الذى يتم الآن تحت إشراف دقيق من جانب جهاز الدولة وبالتعاون مع النخب السياسية المسيطرة على هذا الجهاز ؟ .

إن العلاقات الاقليمية – على المستوى التحتى – قد حظت أيضاً بإهتمام هذا العدد من (رؤى مغايرة) . وبصفة محددة أشارت الدراسات المنشورة إلى مسألة تحليل التطور السياسى والاجتماعى فى المشرق العربى، لا من منظور كل مجتمع على حده فحسب ، بل ومن منظور التشابكات الإقليمية أيضاً . إن النموذج المحدد الذى يرد للذهن هنا هو إلى أى حد أفرزت

الثورة الايرانية ونظامها السياسي تطلعات جديدة لدي الطبقات التجارية والرأسمالية البازغة في الخليج . والاجابة التي تقدمها دراسة إيريك هوجلند ليست بالضرورة الاجابة الصحيحة أو الوحيدة. وإنما يكفينا منها أنها قامت بوضع السؤال ورصدت بعض مظاهر داله علي إجابة معينة حتي سنوات قليلة خلت. ويمكننا بدورنا أن نعيد طرح السؤال وأن نتابع التطور الفعلي حتي يتسني لنا إستنباط إجابة أكثر دقة وحداثه.

ومن أكثر الأمور إثارة للإنتباه في هذه السلسلة من الدراسات أن ثمة خيطاً رفيعاً يجمعها من حيث النتائج والاستنباطات . فجميع هذه الدراسات تشير إلي أهمية تحليل العلاقة بين النخب المدينية من ناحية والنخب الاقليمية / أو الريفية التي جاءت من البادية والمدن والمراكز الريفية الصغيرة البعيدة عن العاصمة من ناحية أخرى . إذ يبدو أن التحول إلي شكل الدولة التسلطية أو الشمولية العنيفة وذات الأفاق الاصلاحية الاجتماعية قد إرتبط بوراثة النخب الريفية للسلطة في المدينة في أعقاب أو بالتزامن مع الإنقلاب السياسي أو العسكري الذي أتي بالقيادات أو الأحزاب الراديكالية (البعثيين خاصة) إلي السلطة. ويظن أغلب الكتاب أنه يمكن تحليل أشكال الخطاب السياسي، والأداء البوليسي للنظام السياسي، والطابع القبلي/ العصبوي لنخبة الحكم ، وخاصة في الأجهزة الاستخباراتية، إنطلاقاً من هذا العامل، أي وراثة النخب الريفية للسلطة في بعض بلاد المشرق ، وخاصة سوريا والعراق.

ويتقاطع هذا التحليل مع نتائج الدراسات السكانية والحضرية التي كشفت بوضوح عن ديناميكية الهجرة الداخلية المتواصلة التي أغرقت المدن بالثقافة والأذواق والتفضيلات والنزعات الريفية. ولكن منظور الاقتصاد السياسي يتفوق هنا من حيث تأمله الأعمق لدور العامل السياسي في الدفع بتلك التغيرات في الخطاب الثقافي والممارسات السائدة في المجالين المدني والاقتصادي.

وبالنسبة للتحليل المستقبلي، تعد القضية الأكثر تعقيداً وصعوبة هي دراسة النتائج طويلة المدي للإنفتاح الاقتصادي وسياسات الخصخصة والتكيف الهيكلي وغيرها علي شكل الدولة وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في المستقبل. فمن ناحية، لاشك أن لنخبة الدولة دور كبير في عمليات التحول الاقتصادي الليبرالي. فغالبية هذا النخب قد شاركت على نحو مباشر فى الأعمال الخاصة : التجارية والصناعية والخدمية. ومن ناحية أخري، فإنه يصعب فهم التناقضات التكوينية فى الطبقات الجديدة التي أفرزها هذا التحول، فهي موالية للدولة الشمولية، وهي في نفس الوقت صارت صاحبة مصلحة في التحول لقوي السوق . وقد يمكن حسم قضية التوجهات المستقبلية لهذه الطبقات إذا كان تفضيل قوي السوق قد حفز الوعى بالحاجة لدولة القانون والمؤسسات. غير أن ذلك لايبدو صحيحاً بالضرورة. وقد يفضي الأمر إلي تحول يعزز القطاع الخاص وقوي السوق دون أن يقلل من عنف الدولة وتعسفها في ممارسة السلطة العامة، وإن كان ذلك بدوره غير مؤكد في المستقبل الأبعد . وعلي أي حال، ومهما كانت الاجابة ، فإن هذه السلسلة من الدراسات قد تساعدنا علي وضع بعض الأسئلة المحورية، والخاصة بإمكانيات واحتمالات التحول الديمقراطي في بلاد مثل سوريا والعراق والسعودية. فوضع السؤال هو منهجياً أكثر أهمية من الحصول علي إجابة مؤكدة.

د . محمد السيد سعيد
مستشار البحوث
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

ما وراء

الـدولـة القوميـة المتطرفـه*

عصام الخفاجى**

ترتفع نبرة الحنين إلى الماضى فى فكر بعض المثقفين العرب وفى حديثهم عن التجربة شبه الديموقراطية البرلمانية فى كل من مصر والعراق وسوريا خلال فترة ما بعد الإستقلال الرسمى، وقبل إستيلاء النظم القومية الراديكالية على مقاليد الحكم فيها وخنقها للمجتمع المدنى . هذا وكما تدين هذه الأنظمة بسلطتها إلى غياب ذلك المجتمع ؛ فإن جنين المجتمع المدنى يعد بداية النهاية لتلك الأنظمة . إن الفشل الفاضح على المستوى الإقتصادى الذى حققته النماذج القومية المتطرفه يفسر إنحياز المعارضة العامة إلى تيار الإسلام السياسى الذى يحاكى النبرة الطنانة للقومية العربية وشعورها بالإحباط .

إن الحوار الدائر الآن عن إنسجام الثقافة العربية الإسلامية مع مُثل فلسفة التنوير الأوروبية كالعقلانية والديمقراطية والتعايش، يخلو تماماً من أية أسانيد تاريخية . فقد إكتسب الحوار عن الديموقراطية والتقدم قوة دافعة فى نهايات السبعينيات، عندما بدأ التيار الإسلامى فى إجتذاب الناس من الطبقات التى تعد الساحة الطبيعية لليسار بحكم وضعها الطبقى . هذا ولايعد إدراك الحاجة إلى تغيير جذرى فى المجتمعات العربية نتاجاً للنظام العالمى الجديد ؛ كما لا يعد كذلك ابتكاراً فكرياً يستطيع أى مفكر عربى إدعاءه لنفسه .

وهذا للأسف ما يحاول أن يفعله كنعان مكيه فى «القسوة والصمت» فكنعان يشترك مع المستشرقين فى وضع الديموقراطية .خارج حدود سياقها التاريخى ، ويبذل فى ذلك الجهد الجهيد لتفسير الحركات التاريخية، متخذاً موقف الدفاع عن النظم التى نمت هذه الحركات تحت سيطرتها . وكنتيجة مباشرة لهذا يقع كنعان ببساطة فى إشكالية التعميم الهجومى متنكراً تحت قناع النظرية السياسية فى إتهامه للنظم العربية الاستبدادية وبخاصة البعث العراقي[1].

لماذا تبدو بعض الأفكار والفلسفات والمعايير طبيعية للناس فى لحظة تاريخية بعينها، بينما تُنبذ نفس المنظومات الفكرية بإقتضاب فى لحظة أخرى ؟ فى الستينات ومطلع السبعينات إتخذت الانتقادات للوضع الراهن ونداءات التغيير رداءً ماركسياً يسارياً . بينما إنحسر هذا الإتجاه فى العالم العربى وتفرع في أحد الإتجاهين؛ الإسلامى والليبرالى .

وكلا التيارين يعدان مظهراً للأزمة الهيكلية للدولة فى العالم العربى ، إلى جانب أشياء أخرى . فبينما تركت الحرب العالمية الأولى ميراثاً إنفصالياً بين الدول ، تركت الحرب الثانية ميراثاً وحدوياً راديكالياً يؤكد الحاجة الملحة لتوحيد الأمة العربية . وأتت حرب الخليج لتكون علامة فارقة لنهاية تلك المرحلة، ولتشير إلى الظروف الخاصة بهيكل الدولة والمجتمع العربيين . وقد يرى البعض أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ تعد محور إنهيار الفكرة الوحدوية القومية، ومثل إنهيار

* نشر بعدد Mar-June 1994 NO.187-188,VOI.24 (MERIP)

** باحث اقتصادى عراقى مقيم في الخارج ومحرر جريدة "جدل" التى تصدر في نيقوسيا - قبرص.

النموذج الناصرى - والذى تجسد فى عجزه عن مجابهة إسرائيل- السبب الأساسى وراء صعود الدولة القومية المتطرفة. إن العديد من هذه النظم الحاكمة ظهرت فى الواقع بعد حرب ١٩٦٧ . فقد إستولى البعث فى العراق على الحكم فى يوليو ١٩٦٨ بإنقلاب عسكرى، وظهرت « السياسات التصحيحية » فى سوريا عام ١٩٧٠ . بينما ظهر هذا النموذج القومى المتطرف فى ليبيا عام ١٩٦٩ . كما أعلنت الصومال عن إتجاهها الإشتراكى بعد ذلك بأعوام قليلة.

هذا ومن المحير أن يزدهر، الفكر التقدمى فى المشرق العربى خلال فترة ما بعد ١٩٦٧، إلى جانب صعود التيار العلمانى والحركات الماركسية غير الأرثوذكسية (لاتنتمى إلى الستالينية السوفيتية) حيث صدر (نقد الفكر الدينى) لصادق العظم فى عام ١٩٦٩ ؛ كما ترجم إلى العربية نص للفيلسوف الإلمانى لودفيج فيورباخ عن الدين . كما صدرت كتب عن الثورة الجنسية فى بلاد تقدس العذرية .

وصدم سعد الله ونوس العالم العربى بمسرحيته « حفلة سمر من أجل الخامس من حزيران » وهى تعد بمثابة بيان يهاجم حكم المخابرات.

لقد ماثلت آثار هزيمة ١٩٦٧ تلك الهزيمة التى لقيتها روسيا القيصرية على يد القزم اليابانى، فكتب الشاعر أدونيس يقول " إن الطيار العربى يعامل طائرته الميج كما يعامل البدوى ناقته " . وأظهر نزار قبانى التناقض بين عقلية الحريم السائدة فى العالم العربى ، وظاهرة المجندات الإسرائيليات على الجانب الآخر . كما هزأ المغنى المصرى الشيخ إمام بلواءات عبدالناصر وهم يكومون الثروات الشخصية ويلقون الخطب الحماسية عن تحرير فلسطين.

فكيف إذن إستطاع الحكم الفردى الأحادى أن يزدهر فى مثل تلك الظروف ؟ هل يعود السبب وراء ذلك فقط أو أساساً إلى غياب فكرة الديموقراطية ومسؤولية الفرد فى الفكر الإجتماعى العربى ؟

لقد كان السؤال المحورى فى ذلك الوقت هو كيف نبنى دولاً قوية. لقد ظنت النخبة الحاكمة وقتها أن الضعف التكنولوجى هو السبب ، ولكن المثقفين الشبان -آنذاك- دحضوا هذه الحجه بمثال ڤيتنام والتى تصدت للإمبريالية ذات التكنولوجيا العالية بكفاءة. وقد ساعد المناخ العالمى المحيط بتلك الفترة ، بما حفلت به من ثورة العمال والطلبة فى فرنسا ، وحركة تشى چيفارا ، وربيع براج ، فى دعم هذه الفكرة وترسيخ مفهوم مفاده أن المعضلة ليست فى التحول من نظام رأسمالى مفلس إلى نظام إشتراكى سوڤيتى متحجر وبال ، وإنما العمل على خلق ثقافة سياسية

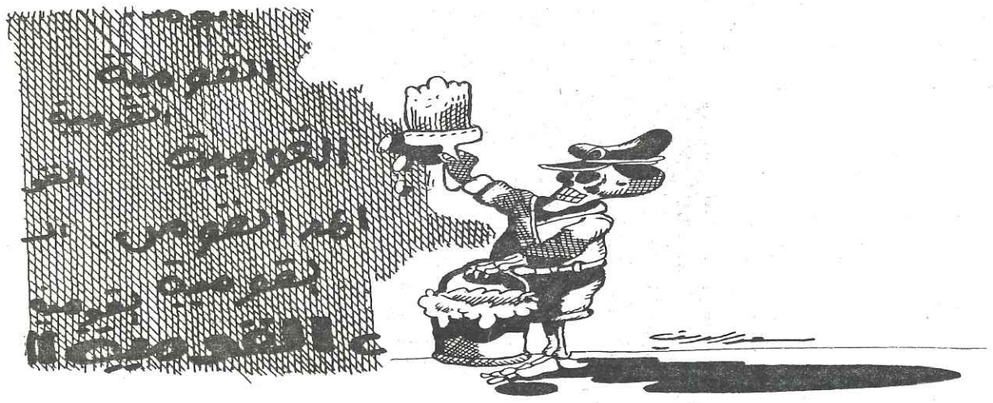

جديدة . ولقد تبدى وقتها أن من الملائم، بل من الضرورى فى ظل هذا السياق، رفض المفاهيم الإصلاحية كالديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، وتبنى مفهوم «الديموقراطية الثورية» . ولقد إنفردت الأحزاب الشيوعية بدعوتها إلى التحول التدريجى للإشتراكية وبناء حكم القانون والمؤسسات لتحل محل قوانين الطوارئ والمؤسسات المؤقته.

وفى ظل هذه الظروف إتسع نطاق الجناح اليسارى العربى لتظهر إلى الوجود الجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية فى فلسطين ، ومنظمة العمل الإشتراكى وخلايا إتحادات العمال فى لبنان ، والحزب الشيوعى العراقى «القيادة المركزية»، ورابطة العمل الشيوعى فى سوريا ، والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربى فى البحرين، وجبهة التحرير فى جنوب اليمن. ورغم إختلاف المرجعية القومية لليسار العربى ؛ إلا أن كل تلك الحركات إشتركت فى تبنى فكرة النضال المسلح لتحقيق نظام إجتماعى جديد .

الفرضيات الزائفة

لقد حاولت النظم العربية القومية المتطرفة التى ظهرت إلى الوجود بعد عام ١٩٦٧ أن تخلع المشروعية على مواقفها القلقة عن طريق التأكيد على الحاجة إلى جبهة قومية من اليسار الجديد تعوض عما حدث على يد الحكومات السابقة، التى فشلت فى مجابهة إسرائيل والإمبريالية. وهذه الجبهة هى التى ستفرز حزباً حاكماً يلعب دور القيادة فى الكفاح المسلح . وبالطبع فقد كان هناك تأكيد ضمنى على الحاجة إلى دول قوية . فلم يعترض اليسار الجديد على برامج الحكومات السابقة، ولكن على جدية تنفيذ هذه البرامج . وقد كان ذلك يمثل أساس وجوهر المواجهات التى تحدت شرعية النظم القائمة .

فى عام ١٩٧٤ إندفع الفلاحون المصريون فى مظاهرة لتحية الرئيسين السادات ونيكسون على جانبى القطار من الإسكندرية للقاهرة . وأغلب الظن أن معظمهم كان قد إستؤجر لذلك ، حيث أن مجابهة الإمبريالية الأمريكية كانت واجباً قومياً مقدساً قبل هذا الحدث بأعوام قليلة . أو ربما إرتبطت شعبية نيكسون فى عقول المصريين بأحلام الدولار والرخاء المقبل . كان هذا علامة تغيير درامى وصل إلى ذروته بعد أقل من عشرين عاماً فى هزيمة الإنتفاضة فى العراق* وإستسلام جزء من شعب العراق للأعداء بحثاً عن الأمن تحت الإحتلال** . ومن الخطأ التعجل فى فهم هذه الظواهر كأدلة على من «ضد» ومن «مع» الغرب فى العالم العربى. ولكن نموذج الدولة القومية بعد الحرب العالمية الثانية، والذى قام أساساً على مفهوم ايديولوجى سطحى هو السيادة كهدف سامى قد بدأ يضمحل. فالدول الرخوه فى العالم العربى إستندت على مفهوم ميتافيزيقى مطلق للأمة . وكنتيجة طبيعية لذلك توحشت آلة النظم الحاكمة ورأت الخيانة العظمى فى أية بادرة معارضة أو خلاف فى الرأى . ومن ناحية أخري ، كان العالم ثنائى القطبية مصدر قوة . ولم يقتصر هذا على العالم العربى فقط ، حيث وجدت نظم كثيرة فى العالم الثالث فرصة

استندت الدولة الرخوة فى العالم العربى على مفهوم ميتافيزيقى مطلق للأمة، وكنتيجة طبيعية لذلك توحشت آلة النظم الحاكمة ورأت الخيانة العظمى فى أية بادرة معارضة أو خلاف فى الرأى

* المقصود هنا هو انتفاضة مارس عام ١٩٩١ فى أعقاب هزيمة العراق فى حرب الخليج الثانية .
** المقصود هنا هو مفهوم المناطق الآمنه التى فرضتها الدول العظمى فى شمال العراق حماية للأكراد من بطش نظام صدام حسين .

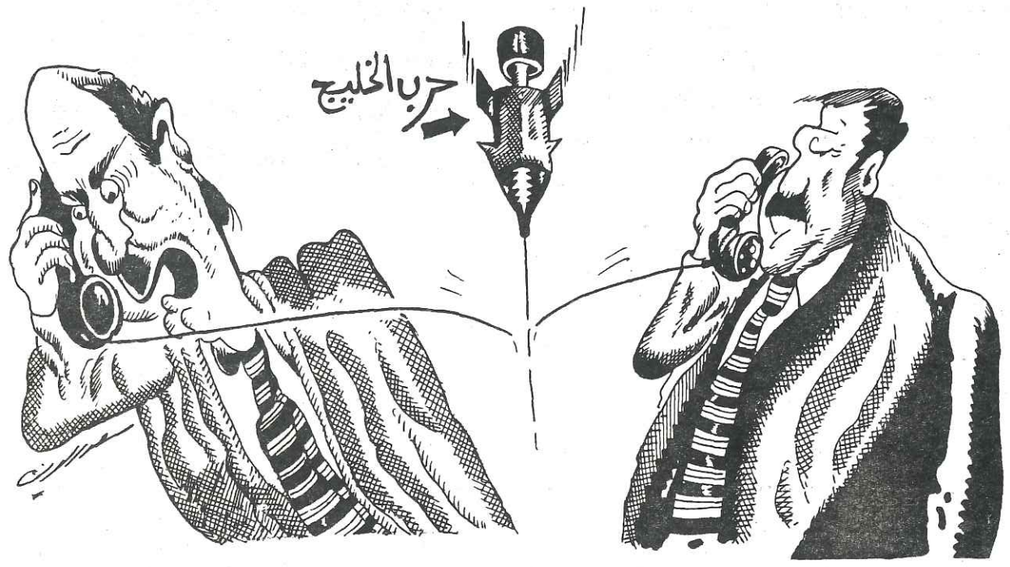

للمناورة من خلال عدم الإنحياز . وتغاضت القوى الخارجية عن آلات الإرهاب فى أيدى الحكومات حتى تستطيع كسبها فى صفها . وإستخدمت بعض تلك النظم إنجازات المعسكر الإشتراكى لتبرير سياساتها القمعية الشمولية . أما بعد نهاية الثنائية القطبية فلم يعد هناك مصدر لشرعية هذه النظم إلا من خلال انجاز آخر غير الإستقلال ، وتحسين الحالة الإجتماعية فى بلادها .

وإذا تحدثنا عن الأرض والسيادة، فإن الحديث لن يكون تجريدياً، حيث تحتل إسرائيل غزة والضفة الغربية والجولان وسبعة آلاف كيلو متراً مربعاً من جنوب لبنان. وعندما إستولى البعث على الحكم فى العراق عام ١٩٦٨ كان للعراق سيادة كاملة على شط العرب، ولكن، وبعد ذلك بسبع سنوات وقع العراق معاهدة معطياً إيران نصفه . وفى السبعينات أخذت السعودية والأردن سبعة آلاف كيلو متراً مربعاً من العراق فى إطار إعادة وضع العلامات الحدودية. كما منحت السلطات العراقية لتركيا حق المطاردة الساخنة للمقاتلين الأكراد في شمال العراق . ولا داعى للحديث عن النصف مليون جندى الذين تمركزوا فى الخليج وإحتلوا سدس العراق لفترة من الزمن .

هل إختلفت ردود فعل العراقيين والمصريين تجاه المغامرات القومية لحكامهم السابقين : أى هل هناك إختلاف بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٩١ ؟ الاجابة نعم ، فعلى حين إندفع المصريون فى مظاهرات مطالبين عبدالناصر أن يسحب إستقالته ويعاقب المسئولين عن الهزيمة فى ١٩٦٧، نجد أن العراق قد شهد إنتفاضة دموية كان هدفها الوحيد الإطاحة بنظام صدام فى ١٩٩١ .

الفكر العربى فى عصر كئيب

نجحت حرب الخليج فى إحداث شرخ كبير فى العالم العربى . فقد أذيع خطاب القومية المتطرفة على أذان صماء فى العراق (هؤلاء الذين وصفهم الخطاب بأنهم ألمان العرب الذين سيوحدون الأمة) . وعلى العكس من ذلك أتخذ بعض العرب الذين لم يضاروا مباشرة من تلك الحرب هذا الخطاب مأخذ الجد . ولكن حتى هؤلاء إتضحت أمامهم الصورة وفشلوا فى تعبئة

يتخذ كل صراع في الحكم الفائق القومية شكلاً سياسياً بحتاً يتمثل في صراع داخل الحكومة أو بينها وبين أعدائها (أعداء الأمة)

الجماهير.

هذا ومن أهم سمات الحكم القومى المتطرف هو ذوبان هوية الأمة فى الدولة وإحتكار الدولة للإقتصاد والثقافة والحياة الخاصة وفوق كل شيء السياسة. كما يتخذ كل صراع شكلاً سياسياً بحتاً يتمثل فى صراع داخل الحكومة أو بينها وبين أعدائها (أعداء الأمة).

وهكذا يتم مضاعفة قوة الدولة بحيث تصبح الوصى حارس القضايا العظمى، مثل الأمة أو الإشتراكية. ورغم أن هذا لم يحدث فى العالم العربى وحده إلا أنه إتخذ أبعاداً غير مسبوقة فى العالم العربى.

لقد عومل الخصوم السياسيين على أنهم عملاء للأجانب، أو على الأقل يتلقون أوامر من «الخارج». فالعراقيون على عكس المصريين يفتقدون الشعور العميق بالهوية القومية، وقد عانوا أكثر من غيرهم من الإتهام بالتعاون مع المخابرات الأمريكية أو السوفيتية أو إيران أو سوريا.

لقد إتخذت الحاجة إلى الوحدة، وخيالاتها، أشكالاً عاطفية غير عادية. فقد استخدم خطاب القومية العربية كلمة "الشعوبية" خارج إطارها التاريخى فى العصر العباسى والذى كان يعنى هؤلاء المسلمين من غير العرب المطالبين بالمساواة بغض النظر عن الأصل العرقى، وجعلوها تعنى من هم ضد العرب. فقد وصف ميشيل عفلق، مؤسس حزب البعث، فى خطاب له بعد شهور قليلة من إندلاع الحرب العراقية الايرانية، وصف أعداء الأمة العراقية بأنهم «تحالف من مسيحيي الغرب مع شيوعيى الشرق وشعوبيى فارس» - وكأن العالم كله قد تحالف ضد العراق.

وأيديولوجية كهذه يجب أن تعتمد على قاعدة إجتماعية من أجل أن تظل حية. فالديكتاتورية الصارمة والاضطهاد وحدهما لايكفيان لضمان إستمرار مثل هذه الحكومة لربع قرن. ومن باب أولى فإن الديكتاتورية لا تفسر اللهفة التى إستقبل بها مثل هذا الخطاب فى أماكن أخرى لاتحيا تحت هذه الديكتاتورية، جزء من الإجابة يظهر فى التجربة شبه الديمقراطية في مصر وسوريا والعراق فى ظل تعدد الأحزاب بعد الإستقلال الرسمى. وهذا ما يفسر نزعة الحنين للماضى، بين بعض المفكرين العرب، أيام الملوك وقبل أن يخنق القوميون ما يسمى بالمجتمع المدنى. بيد أن تلك النظم تدين بسلطتها لغياب المجتمع المدنى أصلاً؛ والذى يعنى ظهوره بداية نهايتها.

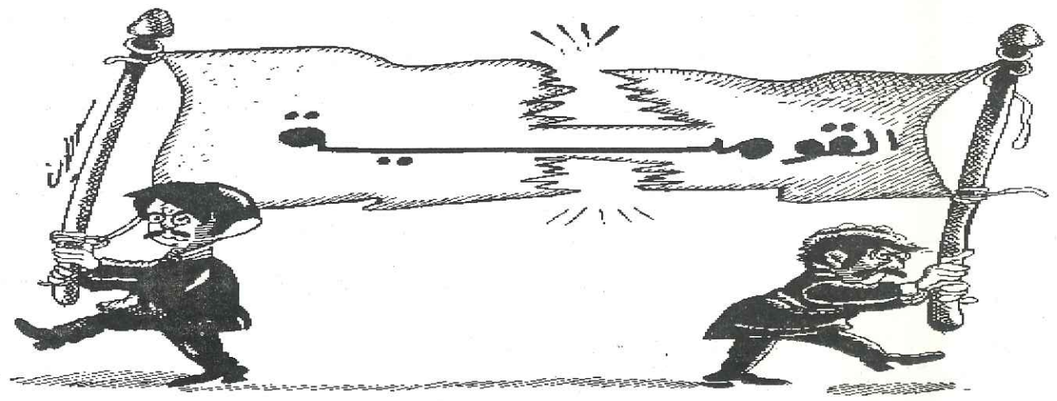

لم تكن التجربة البرلمانية التى فرضها الإستعمار بقادرة على تمثيل الجماهير حيث إعتمد هذا النظام على التمدين (Urbanization)؛ بينما لم تبلغ نسبة التمدين هذه فى أى من تلك البلاد أكثر من ٢٥٪. وفى حين كان من حق مواطنى الريف التصويت، فإن ممثليهم فى البرلمان كانوا إما شيوخ قبائل غائبين، أو اقطاعيين يعيشون فى الحضر، القاهرة والإسكندرية فى مصر، ودمشق وحلب فى سوريا، وبغداد والبصرة فى العراق.

والنقطة الحاسمة لاتتمثل فى نسبة الريف للحضر، ولكنها تتمثل فى نزعة المبالغة المفرطة لدى الكتاب المشايعين للمجتمع المدنى المزعوم، وابتسار النظرة للمجتمع فى هذه المدن الكوزموبوليتانية، حيث تتركز الحياة السياسية والثقافية. فقد كانت الحياة شيئاً آخر فى مناطق الريف والمدن الإقليمية حيث تربى معظم القادة السياسيين القوميين الذين أتوا بعد ذلك. فهناك، لم تتخذ الحياة السياسية والتحالفات والتمثيل البرلمانى شكل الاختيار الفردى الطوعى. فقد كانت المقاعد البرلمانية، على سبيل المثال، مخصصة على نحو مضمر لتمثيل السنة أو الشيعة أو الطائفة العلوية أو المسيحية أو الأرمن أو الأقباط إو السريان آو الإسماعليين والطوائف الدينية والعرقية كالدروز والأكراد والتركمان، وكذا تحالفات القبائل وبعض المنظمات الأولية.

المجتمع المدنى يفترض مبدئياً ظهور فكرتى الفرد والمواطن، وهما فكرتان غريبتان على مجتمع زراعى تقوم فيه الأنشطة الزراعية على سواعد أعضاء نفس العائلة، بينما تنقسم الحرف المدنية والتجارية بين جماعات دينية أو عرقية أو طائفية. وبداية إنحلال تلك الروابط لم يبدأ فى مصر إلا بعد الحرب العالمية الثانية وفى سوريا والعراق فى الخمسينات، وذلك نتيجة لعمليات تاريخية معقدة. هذا ولم يفشل المستشرقون وحدهم فى بحث هذه العملية؛ بل إن بعض المفكرين العرب اليساريين أيضاً يفسرون صعود الأنظمة الديكتاتورية فى العالم العربى بأطر عرقية وثقافية كغياب "الفردية" دون الأخذ فى الإعتبار التساؤل حول كيفية وجود مجتمع مدنى أصلاً فى ظل غياب مثل هذه المعايير.

الحلقات المفقودة

فى مؤلف «القسوة والصمت» يجد القارئ الغربى ما يصدمه من الحقائق التى يعرفها العراقيون الذين لم يجدوا الفرصة لنشرها. حيث ينطوى الكتاب على حقائق القمع السلطوى للمجتمع المدنى، ولكنه لا يحاول مطلقاً تحديد ذلك المجتمع وماهيته. إن تطور المجتمع المدنى يحتوى على عمليتين متمايزتين ومختلطتين فى الوقت ذاته. فتحلل العلاقات ماقبل الرأسمالية لم يكن بالضرورة مصحوباً بالإتجاه نحو التحديث والتصنيع، وهو الاتجاه الذى يعيد إستيعاب الأفراد عبر عملية التمايز والتفاضل فى إطار بنى إجتماعية إقتصادية جديدة.

فما هى إذن السمات الخاصة بالمجتمع العربى فى هذا الشأن؟ إن الظروف الموضوعية (وليست الرغبة الشريرة للإمبريالية كما هو متضمن فى العديد من

يكمن مأزق المشرق العربى في محاولته المستميته لتحقيق هدفين أساسيين هما:

تفعيل الديمقراطية وحكم القانون من ناحية، والتغيير الاجتماعى الراديكالى من ناحية أخرى

الكتابات العربية) هى التى أدت إلى تدهور الأوضاع الزراعية مقارنة مع الفرص المتاحة للمهاجرين إلى المدن ، حيث إرتفع معدل النمو السكانى فى الأحياء الفقيره بمعدل أسرع من المتوسطات القومية . ففى القاهرة ، مثلاً ، إزدادت نسبة سكان القاهرة بالنسبة لإجمالى سكان مصر من ٨,٦٪ إلى ١٦,٥٪ فيما بين عامى ٣٧ و ١٩٦٦[٢]. وإزداد تعداد العراق ثلاث مرات من عام ١٩١٩ إلى ١٩٦٨ ، بينما إزداد تعداد بغداد وحدها ثمانى مرات . وذلك فى الوقت الذى تخلف فيه معدل نمو فرص العمل والتصنيع عن معدلات النمو السكانى.

وظل ما يسمى بالقطاع غير الرسمى والذى يطلق عليه غالباً مسميات الجماهير ، أو الدهماء قطاعاً غير مسيس، وربما لعبت تلك الجماهير دوراً فى الثورات والمظاهرات التى أثارها من هم أكثر تسيساً من أهل المدينة ، بيد أن هذا الدور لم يكن دوماً ثورياً . فقد كان هؤلاء "الدهماء" خلف حريق القاهرة الشهير عام ١٩٥٢.

وفى الوقت ذاته ، إستطاعت زمرة قليلة من الجيل الأول أو الثانى من المهاجرين من المناطق الفقيرة الحصول على تعليم متواضع والإلتحاق بجهاز الدولة المتنامى (المدنى والعسكرى أو شبه العسكرى) . لقد واجهوا تجربة مختلفة . فمن خلال شبكة القرابة ، والإلتفاف حول المتميزين ممن ينتمون فى أصولهم إلى مدنهم ، إستطاعوا الإلتحاق بالمدارس والحصول على الوظائف . ولكنهم استمروا فى وضعهم الاجتماعى المتدنى وإستمر أهالى القاهرة وبغداد ودمشق فى النظر إليهم على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية . ومازالت بعض الضواحى التى سميت بأسماء المناطق التى هاجر منها القرويون داخل المدينة تحمل نفس تلك الأسماء . وهناك تكونت العصبيات وتماسكت وانتظمت حول حياة اجتماعية محددة . لقد نظر هؤلاء المهاجرون إلى تلك المدن على أنها تمثل فرصة لتعديل وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية من ناحية ، وعلى أنها -هى ذاتها - نفس المدن التى حرمتهم من حقوق المشاركة فى الحياة الرغدة التى ينعم بها السكان الأصليون لتلك المدن ، فلا عجب أنهم نظروا إلى أوضاعهم الطبقية فى هذا المجتمع على أنها تعد نوعاً من العداوة والخصومة المحلية، ومن ثم يتنامى التعصب والعداوة ضد السكان الأصليين لتلك المدن بشكل عام بدلاً من أن يوجه ضد طبقة بعينها . وقد وصف الشاعر العراقى المعاصر (بدر شاكر السياب) وهو أحد المهاجرين للمدينة من قرية متواضعة قرب البصرة ، بغداد على أنها « ماخور هائل » .

إن البنى الاقتصادية الحضرية فى المشرق لم تكن قادرة على إستيعاب الوافدين إلا فى حدود معينة . وقد أنتجت الضغوط المتنامية لهؤلاء الوافدين توترات عميقة فى البناء الاجتماعى الحضرى . حيث إشتعل الشعور المتنامى بالعزلة بين المهاجرين من الأقاليم للمدن . فأنتجت التمايزات الصغيرة فى الهياكل الاقتصادية شرخاً بين العمالة الفقيرة قليلة التدريب من ناحية والمهاجرين الآتين من الأقاليم الأخرى، من ناحية أخرى. وفضلاً عن ذلك إهتمت الإتحادات العمالية برفع مستوى معيشة أفرادها وأعضائها -الموظفين بالفعل- بأكثر من إهتمامها بخلق فرص جديدة للعمل .

فى هذا الإطار فقط يمكننا البحث عن نشوء فلسفة الدولة : التى أصبح جهازها مصدراً لتحسين الأوضاع الاجتماعية لبعض الجماعات المحلية . ومن هنا إستطاع مؤسسوا فكر

إن ما دمره القوميون العرب حينما وصلوا إلى السلطة، لم يكن المجتمع المدني وإنما الهيمنة الإجتماعية السياسية لقاطني المدينة الحضريين

مازال كثير من المفكرين العرب يعرفون التحديث بشكل مرتبط بالدولة أو بالحكم المطلق لمجرد أنه يرفع شعار معاداة الغرب الإمبريالي

القومية العربية وتيارهم الذى بدأ كتيار مدينى أن يجمع حوله أولاد التجار والموظفين الصغار وليس المهاجرين الفقراء . بيد أن خطبهم التى تدين النظام وقتها أثارت تعاطف هؤلاء المهمشين الذين يعيشون فى عشوائيات المدن أو على حدودها .

أما الأحزاب الشيوعية فقد وجهت خطابها إلى الفقراء المعذبين، بينما تكونت تلك الأحزاب من أهل المدن أساساً . وقد كانت الفرصة الذهبية الوحيدة لتلك الأحزاب عندما كانت الشرائح الطبقية الحضرية (وليست الطبقات) هى القوة الأساسية ، وإن لم تكن الوحيدة فى سياسة المشرق العربى . وعندما قفز مهاجرو الأقاليم وتحكموا فى سياسة المشرق العربى، إضطرت تلك الأحزاب الشيوعية والحركات المدينية الأخرى إما أن تنسحب نهائياً أو تعدل من نغمتها لتتوافق مع الخطاب الشعبى ، وبذلك تلعب دوراً ثانوياً على المسرح السياسى . إن مادمره القوميون العرب ، حينما وصلوا إلى السلطة، لم يكن المجتمع المدنى، وإنما الهيمنة الاجتماعية السياسية لقاطنى المدينة الحضريين . ولا يمكن النظر للحكومات الصارمة التى كونوها على أنها مؤسسة تعبر عن الديكتاتورية والرجعية بقدر ما يمكن النظر إليها على أنها نتاج غياب الحياة الدستورية والفوضى الطبقية فى مرحلة الدفع فى إتجاه التحديث . هذا ويتوقف وعى الجماهير بفظاظة ووحشية نظم حكم بعينها على وجود شريحة طبقية حضرية تتخلق بفضل هذه النظم الوحشية ذاتها ، وهو ما يمثل مفارقة تثير السخرية . فكلما كان النظام ناجحاً فى تحديث وتمدين الدولة كلما تعاظمت إحتمالية التراضى حول الديمقراطية والإتجاه نحو التخلص من نظام الحكم الشمولى .

بينما أدى الفشل الإقتصادى الفاضح للحكومات القومية المتطرفة إلى إنحياز المعارضة العامة - مع شعورها بالإحباط - إلى التيار الإسلامى أو القبلى الذى يحاكى نفس النبرة الطنانة للقومية العربية.

مأزق الفكر الصاعد

إن من ينادون حتى الآن بالحاجة لدولة قومية يعلمون جيداً أن كلامهم لن يجد آذاناً صاغية، فهم يمثلون إما أقلية مهمشة من المفكرين فى المجتمع المصرى والسورى والعراقى الذين لعبوا دور المتحدثين بإسم تلك النظم القومية المتطرفة فى الماضى ، أو أتوا من بلدان عربية ليس لأنظمتها خبرة سابقة - قومية متطرفة - كفلسطين والأردن وتونس بشكل خاص . وفى هذا الخضم يواجه اليسار مشكلة معقدة، فإذا كان التحديث وبناء دولة قوية هو الهدف النهائى بغض النظر عن التضحيات السياسية والإنسانية ، فإن عليهم عندئذ أن يشيدوا بتجارب دول كتايوان وكوريا الجنوبية ، وهى الدول ذاتها التى يعتبرونها دولاً إمبريالية . أما الحكومات القومية العربية فقد قامت بتضحيات أكبر من الناحية الإنسانية بينما كان الناتج فشلاً إقتصادياً وإجتماعياً . فأى إستراتيجية يستطيع اليسار أن يتبع لحل مفارقة الاختيارين : الديموقراطية والتنمية ؟

المأزق اللبرالى

وعلى الجانب الآخر يواجه الجناح الليبرالى العربى تحديات خطيره مماثلة. فالديموقراطية، والحكومات الدستورية والتعددية الحزبية ، التى ينادى بها هذا الجناح ، هى نتاج لهياكل إجتماعية معينة . بينما كانت محصلة العملية التحديثية فى العالم العربى فشلاً

يفترض المجتمع المدني ظهور فكرتي الفرد والمواطن

ذريعاً تمثل فى إستفحال سوء التوزيع السكانى والذى أفرز نزعات قبلية وعرقية وجهويه ودينية .

والحل الأكثر تفاؤلاً الذى يمكن أن يتبناه الليبراليون فى هذه الحالة يتمثل فى وجود حكومة تجد فيها كل هذه الهويات حلاً وسطاً من أجل المشاركة فى السلطة وهذا أبعد ما يكون عن المجتمع المدنى، وإنما هو صورة مطابقة لما كان عليه الوضع فى لبنان حتى منتصف السبعينات.

إن إزدهار الليبرالية هو أمر ممكن فقط بعد الفترات الثورية التغييرية التى تخلق ظروفاً مواتية لتطور المجتمع المدنى ، وبعدها تتحول الليبرالية إلى دستورية قانونية تكسب الوضع القائم مشروعيته. بينما لا تبشر الأوضاع العربية الراهنة بنجاح حلول كهذه. ذلك أن قطاعات كبيرة من المجتمع غير ممثلة ، ومهمشة ، وغير منظمة ، ومن ثم فهى لا تشترك فى مثل أو معايير مشتركة . فالنزعات ذات الخصوصية ، مثل الحركات الإسلامية ، تعبر عن رغبة جماعية فى التغيير من خلال خطاب يكتسى مظهر التطور . فالإخوان المسلمون بمصر وحركة أمل الشيعية (المسماة أصلاً بحركة المستضعفين أو المحرومين) بلبنان تشرحان بوضوح جدلية صعود وإنهيار الخطاب الثورى الزائف.

هذا، وعندما تنجح بعض التجمعات المنظمة فى تحسين أوضاعها الاجتماعية – الإقتصادية فإنها تتبنى خطاباً مضاداً للخطاب السائد داخل الدولة حتى تشكل جماعات سياسية "أو لوبيات" موالية لها.

أما فى حالة تكامل هذه التنظيمات مع نظام الدولة فإن الجماهير التى دفعتها إلى الحكم – أيام كانت هذه التنظيمات تعبر عن حالها – تنقلب عليها لتشارك فى حركة معارضة أخرى كالجماعات الإسلامية فى مصر ، أو حزب الله فى لبنان.

نحو إعادة صياغة مفهوم السيادة

يكمن مأزق المشرق العربى فى محاولته المستميتة لتحقيق هدفين أساسيين هما تفعيل الديموقراطية وحكم القانون من ناحية ، والتغيير الإجتماعى الراديكالى من ناحية أخرى. وقد أظهرت حرب الخليج كيف أن كثيراً من المفكرين العرب (واليساريين الغربيين) مازالوا يعرفون التحديث بشكل مرتبط بالدولة أو بالحكم المطلق لمجرد أنه يرفع شعار معاداة الغرب الإمبريالى (بينما يستسلم لكل أوامر الولايات المتحدة الأمريكية ، من الناحية الواقعية).

إن الديموقراطية لا يمكن لها أن تستقر عندما يؤدى التحرر السياسى إلى إنفتاح برجوازى ورأسمالية همجية بلا ضوابط تمنع تهميش الفقراء وإهدار مصالحهم . وتتخذ المعضلة التى يواجهها المجتمع أبعاداً خطيرة عندما يرتبط الحكم الدستورى بالنظم الرجعية كما هو الحال فى الكويت ، أو يرتبط الدفاع عن الفقراء بنظم سلطوية عنيفة كما هو الحال فى العراق تحت حكم صدام حسين [٣].

لقد حان الوقت للمفكرين العرب واليساريين الغربيين لإعادة النظر فى ثنائية القومية/الإمبريالية، التى شكلت عماد تحليلاتهم السياسية ولب أحاديثهم. ذلك أن تفعيل التغيير الراديكالى فى العالم العربى لابد له من أن ينطوى على إعادة صياغة مفهوم السيادة الوطنية. إذ هل من الممكن أن تعتبر الدولة سيادتها كاملة ومحفوظة طالما ظلت أراضيها وعرشها فى مأمن، بينما رعاياها واقعون تحت سيادة غيرها.

الهوامش

١ – في «جمهورية الخوف،، مكية تحت اسم سمير الخليل ورد تفسير اسحق دويتشر لصعود الستالينية ثم مضى ليبرأ دويتشر ومضى ليهاجم من اسماهم «انصاف الماركسيين «والقوميين التقدميين» الذين يبررون العنف بمبرر التخلف ص٩٨

٢ – الأرقام من بحث لوداد مرقص بعنوان (سكان مصر) القاهرة: مركز البحوث العربية ١٩٨٨ ص ٢٠-٢١

٣ – Peter Gowan,, the Gulf War, Iraq and Western liberalisms
- New left Review no187 (May-June 1991) p.29-70.

البورجوازية وحزب البعث: إطلالة على الطبقة العليا فى سوريا*

فولكر بيرتس **

يحكم حزب البعث العربى الاشتراكى سوريا منذ أكثر من ربع قرن مدعياً أنه يقود البلد ليس إلى الوحدة والحرية فحسب بل وإلى الاشتراكية أيضاً. وقد بذل الحزب جهوداً هائلة فى بدايات حكمه، من أجل تطوير نظام تخطيطي مركزى، وبناء قطاع عام صناعى وتجارى، وحتى مجال الخدمات لقيادة الإقتصاد السورى. وعلى محور مواز توجهت جهود الحزب إلى القضاء على " أعداء الثورة" أو البورجوازية السورية. وعلى الرغم من ذلك، فإن ٩٠٪ من النشاط الزراعى، ونصف التجارة الخارجية ومعظم التجارة الداخلية، وثلاثة أرباع فائض الإنتاج الصناعى بإستثناء تكرير البترول، يقع فى نطاق أعمال القطاع الخاص، ويشهد المجتمع نشاط طبقة عليا سنطلق عليها تبسيطا "البورجوازية".

إن أكثر الأمثلة وضوحا لهذه الطبقة مجموعة صغيرة نسبياً من رجال الأعمال يطلق عليها السوريون إسم الطبقة الجديدة[١]. وبنظرة مدققة للبورجوازية السورية نرى أنها مقسمة إلى أربع مجموعات رئيسية، البورجوازية القديمة، البورجوازية الصناعية الجديدة، البورجوازية البيروقراطية أو التابعة للدولة، والبورجوازية التجارية الجديدة والتى تضم طبقتها العليا، أو الطبقة الجديدة.

البورجوازية القديمة

يعود تاريخ البورجوازية القديمة فى سوريا إلى الطبقة البيروقراطية مالكة الاراضى . فى نهاية الحكم العثمانى لسوريا، تلك العائلات القوية ذات النفوذ، بالإضافة إلى المواطنين الأتراك الذين ملكوا عقارات واشتغلوا بالتجارة والحكم والمؤسسة الدينية. ومع نهاية حكم العثمانيين، ظلت تلك العائلات فى وضع القيادة، إما متواطئة مع الإنتداب الفرنسى ورأس المال الأجنبى، أو "كبورجوازية قومية" من التجار الصناعيين الرواد الذين جلبوا فى الثلاثينات والأربعينات الآلات الحديثة لسوريا على نطاق واسع. هذا مع وجود قلة من التجار الصغار أو الحرفيين، بالإضافة إلى المهاجرين الأرمن، الذين نجحوا فى التحول إلى مقاولين أو وضع إقتصادى مماثل.

ومع إستقلال سوريا فى عام ١٩٤٦ إستولت هذه الطبقة على الحكم، ورغم الصراعات الداخلية فقد إستطاعت أن تحكم قبضتها على النظام حتى أواخر الخمسينيات. وكان قانون الإصلاح الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة (التي ضمت مصر وسوريا) أول ضربة ضد البورجوازية القديمة ، حيث حد

* نشر بعدد May - June 1991 No.170, VOL.21(MERIP)
** باحث في سياسة وإقتصاد الشرق الاوسط ويدرس في جامعة ديوسبرج (Dusiburg) المانيا

من ملكيتها ونفوذها فى الريف. ومع إستيلاء البعث على الحكم فى إنقلاب ١٩٦٣ دفع الحكام الجدد بهذه الطبقة خارج نطاق النفوذ نظرا لإنتماء البعث إلى الطبقة الوسطى. ومع قوانين التأميم فى عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٥ تم القضاء على، أو على الأقل تهميش، القدرة الإقتصادية للبورجوازية القديمة.

فماذا حدث إذن لهذه الطبقة فى الأعوام التالية؟ أولاً، دب اليأس بين الصناعيين والتجاريين، وإن كانوا أقل تأثراً بتلك التطورات، فقد إستمرت أعمالهم التجارية الخاصة وإن أجبروا على تقليص حجم أعمالهم. وفى السبعينيات، وفى ظل سياسة الإنفتاح التى أعلنها الرئيس حافظ الأسد، إستعادت التجارة نشاطها السابق، خاصة بعد تدفق أموال البترول والمعونات الأجنبية والتى سمحت بتطوير برنامج تنمية ضخماً وتصاعد معدلات الإستهلاك الحكومى والخاص[٢] وبالطبع إنتهز التجار التقليديون هذا الإنفتاح وإن كانوا قد أضاعوا أرباحاً خيالية كان بإمكانهم جنيها لو كانوا أقل حذراً وأكثر مغامرة.

يقول بدر الدين الشلاح الرئيس المنتخب* للغرفة التجارية فى دمشق فى ١٩٨٨ أن التاجر الحقيقى يجب أن يكون "تاجراً بمعنى الكلمة"، أن يكون تقيا أمينا وجسوراً، وفى نفس الوقت رؤوفا. فالتاجر -كما يرى- ليس سمسارا وإن كان السماسرة هم أغنياء اليوم، فإن غناهم لن يدوم ولن يبقى إلا ما كُسبَ منه بكد وعمل. والتاجر الشريف وحده سوف يستمر.

هذا ويؤيد الشلاح الإستمرارية. فقد ظلت عائلته تتاجر لنصف قرن فى (واحة الغوطة) فى المشمش المجفف والمنتجات الزراعية الأخرى. وفى عام ١٩٢٨، أنشأ بدر الدين وإخوته مصنعا للمربى والأغذية المجففة. وقد أم هذا المصنع فى عام ١٩٦٥، ولم يضار صلاح لهذا الأمر كثيراً، فقد كان تاجراً وسيظلُ تاجراً.

لقد قامت الحكومه بتأميم بعض المنشآت التجارية وكذلك كى تحتكر تجارة بعض المنتجات. وبعد تأميم البنوك كان هدف الحكومة الأساسى فى عامى ٦٤، ١٩٦٥ تأميم الصناعات مثل الأسمنت والسكر ومحالج القطن ومغازله، وكذلك مصانع النسيج بالإضافة إلى مصانع الزجاج والسيراميك والكبريت والثلاجات والكابلات والأثاث والأحذية والجوارب والصابون والزيت النباتى ومنتجات الألبان والزبد والحلويات والمنتجات الأخرى. وغالبا ما طلبت الحكومة من الملاك الأصليين الإستمرار فى إدارة ماكانوا يمتلكونه من المصانع المؤممة وقد وافق بعضهم ولكن الكثير منهم إتجهوا إلى لبنان والأردن والسعودية حاملين معهم ما استطاعوا من أموال وخبرات. فى حين ظل آخرون منهم فى سوريا وعملوا كسماسرة ورجال وساطة. وقد أتى التأميم بعواقب وخيمة على الصناعة حيث هرب رأس المال والخبرة وأثقلت المصانع بعبء البيروقراطية.

وقد كان لنداء حافظ الأسد، بعد أن تخلص من الجناح الراديكالى فى حزب البعث، للتجار والصناعيين السوريين، بأن يثقوا به أكبر الأثر فى عودة بعض البورجوازيين الصناعيين القدامى أو أبنائهم إلى سوريا، بالإضافة إلى بعض من أفلتوا من التأميم. وقد أنشأ بعضهم المصانع الصغيرة فى حين عاد معظمهم للصناعة، خاصة بعد أن وضع حافظ الأسد القيود على النقابات العمالية.

زهير زين العابدين هو أحد العائدين وهو إبن لأحد تجار الملابس الدمشقيين، كان أبوه، خلال فترة الإنتداب الفرنسى، يدير مائة عامل فى مجال النسيج يعملون على أنوال فى بيوتهم. وقد ولد زهير فى عام ١٩٢٢. وتلقى تدريبه فى محل أبيه وفى أحد المصانع القريبة. وفى عام ١٩٤٣ أقام مصنعه الخاص مستخدما آلات محلية بسيطة. وفى بداية الخمسينات إستطاع توسيع مصنعه ليحوى ١٢٠ عاملا وآلات مستوردة حديثة.

أممت شركته فى عام ١٩٦٤ وظل يديرها لعامين ثم رحل ليؤسس مؤسسات صغيرة فى الأردن ولبنان. ثم عاد زهير فى عام ١٩٧١ ليبنى مصنعا للملابس الداخلية والملابس الجاهزة.

تتمثل السمات الفريدة للطبقة الجديدة في:

- **نشاطها الأساسي مرتبط بالدولة بشكل أو بآخر**
- **تحاول في بحثها عن المكاسب الهروب من كل قاعدة أوقانون وشرعنة ماهو غير قانوني**
- **تنزع إلى إحتكار بعض قطاعات الإقتصاد القومي**

* سابقاً، وقبيل نشر هذه الدراسة.

وقد إستعمل الآلات المستوردة من أوروبا وموله منتجو تلك الآلات. واليوم، ومع ٤٠ عاملاً ينتجون مليون قطعة سنويا، يشغل زهير مركزاً فى الطبقة العليا الصناعية بسوريا.

ويمثل كل من زهير وبدر الدين جانبا من البورجوازية القديمة فى سوريا وهم يشتركون فى بعض الصفات. فأولا، نجد أن التجار والصناعيين من جيلهم، والذين لم يحصلوا على أكثر من التعليم الإبتدائى والإعدادى، جاؤوا من طبقة أقل غنى وأقل استقرارا من مقاولى الفترة التى سبقت عام ١٩٦٣. ومع ذلك فقد كانوا بارعين فى مجالهم واستطاعوا إستيعاب التقنية الحديثة أو إبتكار أشكال وأنماط جديدة من الإنتاج والتوزيع، فقد تعلموا في العمل ذاته. ولكن أبناءهم يدرسون بالجامعة الآن بالإضافة إلى التدريب في المصنع. ومع بعض الإستثناءات فإن معظم أولاد الطبقة البورجوازية القديمة يحملون شهادات جامعية فى الهندسة أو الإدارة أو التجارة.

ثانيا، تعد الطبقة البورجوازية القديمة، عامة طبقة محافظة ومتدينة. وهذا الإتجاه سوف يتقلص بالتأكيد مع صعود الجيل الأصغر سنا. ولكن الجيلين يبدوان محافظين سياسياً، وإن إختلفت هذه الطبقة عن التجار الذين يتملقون البعث. فكلاهما لا يميل للثورة على النظام البعثى الحاكم؛ فهم على أكثر تقدير يرفضون التعاون مع الحكومة بأكثر مما هو محدد بالقانون. وفى إجابة عن "لماذا؟" يرد أحد المتضررين من عملية التأميم بأنه لم يأخذ قرشاً عوضاً عن ممتلكاته المسلوبة، ويتسائل "هل يجب علينا أن نتعاون مع اللصوص؟".

وأخيرا، تتميز هذه الطبقة بنظام يميل إلى التواضع فى إسلوب الحياة. فهم يعون وضعهم فى المجتمع أو الوضع الذى من المفروض أن يكونوا عليه، وكذا يعرف الناس ذلك. ولذا فلا حاجة للتظاهر والتفاخر. هذا بالإضافة إلى توجسهم الخيفة من النظام، رغم تأكيداته على ضمان سلامة أعمالهم، مما يفسر توجههم للتواضع وعدم التظاهر.

الصناعيون الجدد

فى ظل الإنفتاح وإرتفاع الإنفاق فى السبعينيات ظهرت مجموعات جديدة لحقت بالبورجوازيين القدامى وإن تخطتهم فى الثروة والنفوذ. وإذا ما أخذنا من عام ١٩٦٣ كخط فاصل بين الجديد والقديم فإن الإنتماء إلى العائلات الشهيرة القديمة لم يعد - منذ ذلك التاريخ - ضمانا بمنح المكانة الإجتماعية والمالية للطبقة البورجوازية. ورغم أن بعض أفراد هذه الطبقة بدأ الصعود مبكراً إلا أن فترة ما بعد السبعينيات هى التى منحتهم القدرة على الإرتقاء لمكانة إجتماعية لم يولدوا فيها. وتتشابه طبقة البورجوازيين الصناعيين الجدد مع البورجوازية

القديمة إلى حد كبير؛ فمعظمهم من أسر حرفية أو تجار صغار، يحملون شهادة الثانوية، وإن كان بعضهم من خريجي الجامعات فى التجارة عادة ونادرا فى الهندسة. لقد بدأت هذه الطبقة رحلتها فى ظروف مختلفة عن ظروف البورجوازية القديمة الصناعية ولكنها إنتهزت نفس الفرصة فى السبعينيات مع ظهور التكنولوجيا الجديدة والنمو السكانى والقدرة الشرائية العالية وظهور الأنماط الإستهلاكية الجديدة. ولم تتوجه هذه الطبقة كمعظم جيلها إلى الخدمات والتجارة.

ويمثل (رياض سيف) هذه الطبقة إلى حد كبير. فقد كان أبوه نجارا وعمل كبائع متجول وعتال فى الشوارع ليدفع مصاريف تعليمه الثانوى. وفى عام ١٩٦٢ إشترك مع إخوته فى شراء بعض آلات الخياطة وأنشأوا ورشة أصبحت فى السبعينيات مصنعا حقيقيا. وفى عام ١٩٧٥ إنفصل كل منهم بمشروعه الخاص لإنتاج القمصان، البيجامات أو الملابس النسائية. وبدأ رياض فى تصدير الملابس للإتحاد السوفيتى الذى إستورد المنتجات السورية بنظام إتفاقيات الدفع (وهو نظام مبني على المقايضة بين الحكومات- المحرر).

وقد بلغ عدد العمال فى أعمال (سيف) ٢٠٠ عاملاً فى ١٩٨٠ ليصل إلى ١٠٠٠ فى ١٩٨٩ فى مصنعه الخاص ومصانع أخرى يملك أسهما فيها ويديرها. ويدفع (سيف) أعلى المرتبات فى سوريا. وهو يقول "إنى آخذ من العمال شبابهم وعملهم، فلماذا لا أعطيهم قدر المستطاع؟ كل من يمكث فى شركتى خمس سنوات سيستطيع أن يشترى شقة. ولذا فهم يعملون بجد ليردوا ما يأخذونه من رواتب وأكثر".

إن العمالة المدربة والآمنة فى مصنع (سيف) بالإضافة إلى التسويق الماهر تدعم نجاحه. وترى الإتحادات التجارية والحكومه والغرفة الصناعية فى سيف رأسمالياً مثالياً. وهو لا يعترض على ذلك. فيقول "هناك آخرون يودون أن يفعلوا مثلى. ولكنهم لا يريدون تحمل أى تضحية وهى توزيع معظم الربح على العمال بدلا من شراء سيارات جديدة أو فيلا. ولكنهم لن ينجحوا".

يعد (سيف) من أكبر من يوظفون العمالة فى سوريا وهو نموذج فريد إلى حد ما. ولكن الآلاف غيره بدأوا أعمالا فى السبعينيات والثمانينيات. فهناك ٢٠٠٠ ورشة ومصنع أنشئت بعد عام ١٩٧٠، وهناك حوالى ٣٠٠ منها توظف ١٠ عمال فى الوردية الواحدة. ومع نهاية عام ١٩٨٧ أحصت وزارة الصناعة ٨٥ ألف وحدة إنتاج صناعية أو حرفية خاصة [٤].

وحوالى نصف هذا العدد يشغله العمل العائلى وحوالى ألفى وحدة توظف عشرة عمال فى الوردية أو أكثر وحوالى مائة توظف أكثر من ٦٠ عاملا فى الوردية. وبغض النظر عن الأصل الاجتماعى تختلف هذه الطبقة عن البورجوازية القديمة فى نوعية نشاطها الإنتاجى - فبينما تتجه البورجوازية القديمة للصناعات الثقيلة، كتوليد الطاقة وتنقية المياه والسكر وإنتاج المنسوجات، تتجه الطبقه الصناعية الجديدة إلى الصناعات التكميلية الخفيفة كالسلع الإستهلاكية للطبقات الوسطى والعليا. فلا يوجد لديهم مصانع للثلاجات أو أجهزة الطهى ولا حتى الملابس الداخلية أو بعض الحاجات الأساسية الأخرى، ولكنهم يركزون على الملابس الخارجية والمشروبات والشامبوهات ومساحيق التجميل ولعب الأطفال والأدوات البلاستيكية. فأكبر ثلاثة مصانع من حيث رأس المال المدفوع فى سوريا هى مصنع للبسكويت، وآخر للمناديل الورقية والكرتون ومصنع آخرللعطور.

هذه النزعة ليست من إختيارهم بشكل مطلق. فمعظم الصناعات الأساسية تحتكرها الدولة؛ فالقطاع الخاص كما تؤكد التعليمات الرسمية له دور مكمل، وهناك إتجاه لتعديل هذه النزعة ولكنها ما زالت قائمة فالدولة تدفع الصناعيين الجدد وهم يستسلمون لرغبتها فى التركيز على الصناعات الخفيفة والإستهلاكية،وذلك من أجل البقاء.

إن الطبقة الصناعية البورجوازية الجديدة ليست هى التى تقيم عماد الدولة كما كان البورجوازيون القدامى يفعلون، وكما يرجون الآن من حيث قيامهم بتنمية البلاد وحكمها وفقا لمصالحهم. فإنتاج الصناعيين الجدد لا يتعدى كونه بديلاً للإستيراد ، وهو يخدم النصف الأعلى من المجتمع وحاجاته الإستهلاكية. فالصناعى الذي ينتج معجون حلاقة لماركة أجنبية. ويستورد الصابون والأنبوبة وكذا العلبة يصبح فى واقع الأمر تاجرا ويشترك مع التجار فى خصائصهم كالرغبة فى الكسب السريع. فيقول أحد ملاك المصانع والذى ينتج "شامبو ومزيلاً لرائحة العرق "ومبيداً للصراصير، إن أى مشروع جديد يجب أن يغطى تكاليفه فى عامين أو ثلاثة. وهو مرتبط بالشركات الأجنبية ويعمل بتصريح منها ويستورد المواد الخام. وهو لا يهتم بالسياسة، فلا يعارض الحكومة ولا يؤيدها ، وإنما يتعامل معها كما هى، فالدولة الحالية ليست من منتجاته ولكنه يعد أحد منتجاتها.

إن الطبقة البرجوازية الجديدة ليست هي التي تقيم عماد الدولة كما كان البرجوازيون القدامى يفعلون

يعود مصدر نفوذ الطبقة الجديدة إلى ولائها للحكومة وعلاقاتها داخل النظام الحاكم والتي تصل للعلاقة الشخصية بالرئيس الأسد

بورجوازية الدولة

إرتبط نمو الصناعة الخاصة فى السبعينيات بالنمو المطرد لدخل الطبقه الوسطي من المدرسين، والمهندسين والأطباء والضباط ومتطلباتهم الإستهلاكية. وإلى جانب هذه الطبقة الوسطى والتى هى عماد آلة الدولة، ظهرت طبقة عليا فى جهاز الدولة البيروقراطى تعلو التشكيل الأساسى لموظفى الدولة. وهى تضم كبار رجالات الدولة وقيادات الحزب والوزراء ورؤساء المنظمات الشعبية؛ والرتب العليا فى الجيش وأجهزة الأمن؛ ومديرى قطاع الأعمال العام.

ويعود مصدر نفوذ هذه الطبقة إلى ولائها للحكومة وعلاقاتها داخل النظام الحاكم والتى تصل للعلاقة الشخصية بالرئيس الأسد، وقد مكنتها هذه العلاقات من الوصول ليس فقط للنفوذ السياسي، ولكن أيضا للثروة التى قد تتجاوز ثروة البرجوازية القديمة. وقد حصلت هذه الطبقة على بعض ثروتها بطرق شبه قانونية مرتبطة بالمكانة أو الوضع فى الجهاز البيروقراطى، ولكن معظم الثروة يأتى بطرق غير قانونية منها المعلن ومنها غير المعلن. فقد إستغلت هذه الطبقة نفوذها ومواقعها، مثل التحكم فى ممتلكات الدولة والرقابة على الصادرات والواردات وتصاريح الإستثمار للقطاع الخاص والمسئولية عن تعاقدات الدولة وخاصة تلك المتعلقة بالإستيراد وأعمال البناء. وبصياغة أقل تأدبا، حصلت تلك الطبقة على ثروتها بالسرقة والرشوة والسمسرة[٥].

وقد إشتهرت بعض الأسماء فى هذا المجال : رفعت الأسد، شقيق الرئيس، قبل أن يغادر البلاد للعمل خارج سوريا؛ ومحمد حيدر رئيس الوزراء الأسبق المعروف "بالسيد خمسة بالمائة" [٦] ورئيس الوزراء الأسبق عبد الرؤوف الكسم.

بعضهم ما يزال فى السلطة والبعض الآخر تم فصلهم بعد إتهامهم علنا بالفساد، فإما سجنوا أو تم نفيهم خارج البلاد. ومن أمثال هؤلاء المدير العام الأسبق للمؤسسة العسكرية للإنشاء، والضابط خليل بهلول مدير ميلى هاوس (Milihouse) أكبر شركات مقاولات البناء فى سوريا. وقد تم القبض على كليهما عام ١٩٨٧. ولكنهما لا يُمثلان إلا قمة جبل الجليد*.

هذا ويأتى معظم أبناء هذه الطبقة من الطبقة الوسطى أو البرجوازيين الصغار فى الريف أو الحضر. وهم عادة خريجو الجامعات أو الأكاديمية العسكرية؛ بينما لم يحصل آباؤهم على أكثر من التعليم الإبتدائى أو الكتاب. وقد يندر وجود أحد أعضاء البورجوازية القديمة فى مثل هذه الطبقة وإن كان بعض التعاون المبنى على المصلحة المشتركة أو حتى الشركات المشتركة والتصاهر موجوداً.

ويعد إطلاق لقب بورجوازية الدولة أو حتى البنورجوازية البيروقراطية على هذه المجموعة غير دقيق وذلك رغم شيوعه، فهم يحاولون تقليد البورجوازية القديمة فى أسلوب معيشتهم ولكن بشكل أكثر تظاهرا ومفاخرة. فرغم سكنهم فى منزل فى حى أبو رمانة أو المالكي فى دمشق وشرائهم لفيلات فى الريف وعقارات فى ألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة ووجود حسابات بنكية لهم بالخارج، فإن كل ذلك لا يمنحهم وضعاً برجوازياً بالمفهوم المعروف كأعضاء فى طبقة ذات إعتبار.

ومن المحتمل أن تتحول هذه الطبقة فى يوم من الأيام إلى طبقة بورجوازية أصيلة. وذلك بتحكمها فى فائض إنتاج القطاع العام، حيث ستمتلك وسائل الإنتاج كملكية حقيقية خاصة وتستثمر مالديها من مال فائض، ولا تنفقه فقط. وهذا الإحتمال جد وارد فى ظل الأزمة الإقتصادية فى سوريا. فنتيجة لسياسة التقشف التى فرضتها الحكومة والتى تقلص فرص العمل أمام الأقارب، ونتيجة لوجود العلاقات بين هذه الطبقة وقطاع الأعمال الخاص وتشابك مصالحهم الإقتصادية، فإن التحول الطبقى إلى برجوازية حقيقية قد يصبح يسيراً.

ولكن الدليل على وجود مثل هذا التحول ما زال محدوداً. فبعض أعضاء النخبة العسكرية أو السياسية فى سوريا أو أعضاء من عائلاتهم يستثمرون ثرواتهم فى الصناعة والتجارة والخدمات داخل البلاد. كما يشترى ضباط كثيرون «الأطيان» كإستثمار فى القطاع الزراعى سريع الربح، كإنتاج الفواكه أو تربية الدواجن وزراعة محاصيل الصوب الزراعية [٧]. وهم يقلدون الأرستقراطية القديمة التى عاشت فى

* (بينما يبقى باقى الجبل مختبئاً تحت الماء وهى الطبقة ككل) (المعرب).

بعض رجال الطبقة الجديدة يعملون كستار يخفى وراءه أصدقائهم من المسؤلين في الدولة

المدينة واستثمرت فى الريف.

وبشكل عام، نجحت البرجوازية البيروقراطية فى تثبيت جذورها فى المدينة فى سوريا. فبينما تحرك أباؤهم نحو الحياة على هامش المدينة فإنهم يتحركون الآن نحو أكثر وظائف المدينة إحتراماً وتقديراً. وفى الوقت الراهن لا يوجد عدد كبير من التجار من أبناء المسئولين وإنما بعضهم أطباء ومهندسون.

ومن أشهر نماذج تلك الطبقة وزير الدفاع مصطفى طلاس فهو يملك مشروعات زراعية فى سوريا ، كما يملك أكبر دار نشر خاصة. ويدير إبنه مزرعة زهور على أعلى مستوى من التكنولوجيا، ومصنعا للحوم المعلبة. كما يدير فرع شركة مقرها باريس للخدمات الزراعية وهى مملوكة لسعودى من أصل سورى متزوج من إبنة طلاس. هذا بالإضافة إلى أن عائلة طلاس، بالإشتراك مع وكلاء شركة مرسيدس بنز و BMW قامت بإنشاء واحدة من الشركات الزراعية المساهمة فى القطاع المشترك (عاما وخاصا). وهذا لا ينهى قائمة الممتلكات [٨].

الطبقة التجارية الجديدة

تعد البرجوازية التجارية هى أصغر البرجوازيات عمرا فى سوريا. ويطلق على هذه الطبقة ككل أو شرائحها العليا تعبير "الطبقة الجديدة" * وهو تعبير غير دقيق. والنقاد يصفونها بهذا الإسم أدبا ، والمعنى المقصود هو "طبقة اللصوص" ، وهى جماعة جديدة بالفعل حيث ظهرت بعد ١٩٧٣. وعدد قليل من أفرادها له أصل فى الطبقة التجارية القديمة. فكثير منهم أتى من صفوف البرجوازيين الصغار كصغار التجار وصغار الموظفين ذوى الخبرة فى الخدمة الحكومية أو القطاع العام. وبعضهم جاء من بيئة شبه بروليتارية مثل الجيش. ومع ثروتهم الكبيرة والوضع الإجتماعى الذى حصلوا عليه يحاول أعضاء تلك الطبقة الجديدة تعديل تاريخهم العائلى، ومن ثم فهم يجعلون مهمة تتبع إصولهم الاجتماعية جد صعبة.

وقد ارتقت هذه الطبقة معتمدةً على روابط شخصية وعلاقات مع السلطة فضلا عن الإرتفاع الهائل فى معدلات الإستهلاك فى سوريا. هذه العوامل جعلتها قادرة على الحصول على عمولة من كل صفقة يقوم بها القطاع العام فى سوريا مع الموردين. وهذا يفسر إبرام العديد من الصفقات التى يصعب تبريرها بمنطق إقتصادى. فعلى سبيل المثال، تباع الشامبوهات المستوردة عن طريق القطاع الخاص فى محلات القطاع العام بينما يوجد منتج سورى مناظر. كما أن العديد من مشاريع الدولة التى تقوم بها شركات أجنبية يتضح أنها ذات تكلفة عالية وضخمة أو حتى غير ضرورية على الإطلاق [٩] ولا يعنى هذا أن كل صفقة تتم تخضع لممارسات الفساد. فهناك المستوردون الرئيسيون ووكلاء الشركات الذين يوردون الآلات ويقدمون الخدمات. وهم يُعَدون ممن إستفادوا من النمو الإقتصادى فى السبعينيات.

هذا ولا يتجاوز عدد أفراد الطبقة الجديدة أكثر من المئة فرد. وقد أتموا معظم صفقاتهم فى ظل علاقاتهم بأناس فى السلطة وبمشاركتهم فيها وتحت مظلتهم، حيث تحتمى هذه الطبقة من القانون فى عملياتها غير القانونية وشبه القانونية، كتسويق المنتجات المهربة وتهريب المنتجات من الجمارك. وبعض رجال هذه الطبقة يعملون كستار يخفى وراءه أصدقاءهم من المسئولين فى الدولة فيسقطون إذا ما سقط شركاؤهم المسؤلون . وهم يواجهون المصير الأسوأ إذا حاولوا الإستقلال عنهم.

وإحقاقا للحق، فليست كل نشاطات تلك الطبقة غير قانونية؛ ولكن السبل غير القانونية والتحايل على القانون يستخدمان لإدارة مشاريع وأعمال هي فى ظاهرها مشروعة، بينما تنظر إليها البرجوازية القديمة نظرة احتقار. هذا إلى جانب عملهم فى السمسرة وأعمال الوساطة والتجارة والوكالات الأجنبية والإستثمار فى حقل المال والخدمات الدوليين.

ولدينا ثلاث خصائص تدفعنا لوصف هذه الطبقة بأنها فريدة من نوعها. أولا إن نشاطها الأساسى مرتبط بالدولة بشكل أو بآخر. ثانياً وبحثاً عن المكسب الكبير تحاول هذه الطبقة الهروب من كل قاعدة أو قانون وشرعنة ما هو غير قانونى. ثالثا تنزع هذه الطبقة لإحتكار بعض قطاعات الاقتصاد القومى.

صائب نحاس شيعى دمشقى وهو ابن لأحد الصناعيين الصغار، بدأ حياته كتاجر متجول فى الخليج (مندوب مبيعات لمنتج ألمانى)، وبعد عودته لسوريا عمل كوكيل لبعض الشركات

* إستخدمت كلمة "الطبقة الجديدة" كإقتباس مباشر من المجتمع السورى. وهى كلمة تنقصها الدقة العلمية حيث تختلف فى معناها عن مفهوم الطبقة الجديدة فى العلوم الإجتماعية كما يستخدمه ميلوفان دجيلاس وغيره لوصف المفكرين المتحكمين فى النظام الإشتراكى والمسيسين بطبيعة الحال.

الأجنبية. وهو يعد اليوم الوكيل الرسمى لحوالى عشر شركات للخطوط الجوية وشركات بيجو وفولكس فاجن وفولفو. وهو أيضا يشتغل بالتهريب . كما أنه حاول الدخول فى صفقات سلاح عالمية ولكن دون نجاح ملحوظ. وفى عام ١٩٧٨ أنشأ شركة النقل السياحى والتى أصبح من خلالها أكبر مدير لشركة مواصلات فى سوريا. ورأس مال الشركة الذى تملك الحكومة ربعه يتكون من أسطول من سيارات الأجرة وأتوبيسات فولفو، وبهذا الأسطول أصبحت هذه الشركة هى الوحيدة لنقل المسافرين من المطار وإليه. وفى بضع سنوات إستطاع (صائب نحاس) إستصدار قانون يمنع سائقى سيارات الأجرة العاديين من دخول المطار. كما أصبحت الشركة أكبر شركة سياحية فى سوريا وأحسنها سمعة، وفضلا عن ذلك بدأت الشركة فى إنشاء المنتجعات السياحية على الساحل الغربي وهى الوحيدة التى تحمل تصريحا بتأجير السيارات.

ويحمل النحاس لقب "منسق العلاقات الإقتصادية بين سوريا وإيران"، وشركته هى الوحيدة التى تنقل السياح والحجاج الإيرانيين إلى سوريا. وفى ١٩٨٨ أنشأ شركة السيدة زينب السياحية لبناء مركز للحجيج يحتوى على بنك، وفنادق وعيادة فى المناطق المقدسة عند الشيعة خارج دمشق. كما كان وشركاؤه من الرواد فى إنشاء القطاع المشترك حيث أنشأوا مع الحكومة شركة زراعية مساهمة.

حتى فى المظهر يبدو نحاس من الطبقة الجديدة. فهم كوزموبوليتانيون ويميلون للحداثة. ولا يلعب الدين ولا الأيديولوجية دوراً فى حياتهم. فعبد الرحمن العطار على سبيل المثال سنى، ومع ذلك فهو شريك فى مصنع خمور. أما الإشتراكية فلا غبار عليها بالنسبة لهم ، طالما دامت على النظام السورى البعثى. وهم على إستعداد لإظهار ولائهم للأسد، إما بمحاولة الحصول على وظائف شبه حكومية، أو تكليفات خاصة من الحكومة كممثلين لها. وبالطبع فهم يكرهون أن يسموا "الطبقة الجديدة".

الدولة البعثية وبورجوازيتها

إن نمو الطبقة الجديدة يتطلب وجود نظام بيروقراطى. يتحكم مباشرة فى الاقتصاد القومى. ويشمل التخطيط ولكن دون ضوابط ديموقراطية تحاسب هؤلاء الذين يديرون الدولة، مع قدرة ضعيفة على منع رجال الأعمال من أن يتحكموا فى علاقات الدولة الإقتصادية مع الخارج. مثل هذه "الطريقة الاقتصادية الوسطية "، والتى تتضمن

يمثل القطاع المشترك نزعة للتحول من نمو تقوده الدولة إلي اقتصاد أكثر حرية

الإلتحام مع الإقتصاد الرأسمالى والاعتماد على الغرب جنباً إلى جنب مع خطة التنمية المركزية" [١٠] ليست موجودة فى سوريا فقط وبعض الدول ذات الاتجاه الاشتراكى السطحى، وإنما فى دول الخليج أيضاً مع إختلاف التركيبة الإجتماعية والإقتصادية. هذا ولا تبدو الطبقات الجديدة متشابهة بين تلك الدول فحسب، وإنما متعاونة كذلك.

ومع ذلك فإن العلاقة بين الدولة والطبقة الجديدة ليست زواجاً كاثوليكياً. فرغم أن تلك الطبقة تدين بوجودها للدولة وسياستها الوسطية، فإن تركز كل هذه الثروة فى أيديها يمثل خطراً محتملاً على نظام الدولة وقياداتها . وقد تتجه الدولة بالنقد لهذه الطبقة متهمةً إياها بالفساد والإنحلال. وهذا ما حدث فى ١٩٧٧ بعد ثلاثة أعوام من الرخاء مرت على هذه الطبقة وشركائها، فبعد أن علت أصوات الإحتجاج على الثروات غير المشروعة التى بدت واضحة، أصدر الرئيس قرارا بإنشاء «لجنة تحقيقات الكسب غير المشروع». وقد إعتقلت اللجنة مجموعة من رجال الأعمال معظمها من الدرجة الوسطى ولكن بعضهم من الكبار مثل العطار عثمان العائدى ونحاس.

وبعد الإفراج عنهم إتجهوا إلى إنشاء ما يسمى بالقطاع المختلط والذى تشترك فيه الدولة مع القطاع الخاص فى شركات سياحية مثل شركة نحاس المسماه «ترانستور». حيث تملك الدولة أسهمًا قليلة فى الشركة وتمثل فى مجلس الإدارة ولكنها لا تتدخل فى سياسة الشركة. هذا بالإضافة الى إستثناء الشركة من قوانين العمل التى يشكو منها القطاع الخاص وأهم من ذلك قواعد الإستيراد.

وفى عام ١٩٨٦ تم تبنى هذا النظام المختلط فى الزراعة كذلك . ووفقاً للمرسوم الجمهورى رقم ١٠، تساهم الدولة بحوالى ٢٥٪ من رأس مال الشركة فى شكل الأرض الزراعية. وتُستثنى الشركات من قوانين العمل والإصلاح الزراعى وقواعد الإستيراد والتصدير والقيود المفروضة على العملة الأجنبية. هذا بالإضافة إلى مدى عريض من الإعفاءات الضريبية، كما لا تخضع الشركات لخطط الدولة

العلاقة بين الدولة والطبقة الجديدة ليست زواجا كاثوليكيا

الزراعية، بالإضافة إلى ضمان إعادة رأس المال الأجنبى بالكامل وأرباحه. هذا وقد أنشئت، خلال فترة وجيزة، حوالى ١٢ شركة من هذه النوعية بدأت بنحاس وتبعه عطار. وليست كل هذه الشركات ومؤسسوها من الطبقة الجديدة، ولكنهم يمثلون مع الطبقة الجديدة قطاعاً من الإقتصاد السورى أكثر استعدادا من غيره للتعاون مع الدولة.

ولذا فالقطاع المشترك يمثل أكثر من مؤشر على السياسة الإقتصادية [١١]. حيث أنه يجسد نوعا من الشراكة بين البيروقراطية، التى مازالت ترفع شعار التخطيط المركزى وقيادة القطاع العام للاقتصاد من ناحية والطبقة التجارية من ناحية أخرى. هذه الشراكه تنطوى على خصخصة للمال العام وإستسلام من الدولة وتضحيتها ببعض مبادئها السياسية والإجتماعية مثل قوانين العمل، والاتحادات العمالية وحقوقها، وبرامج التخطيط الحكومية والتجارة الخارجية والتحكم في العملة.

وليس القطاع المشترك هو النموذج الوحيد للخصخصة المتسارعة الذى تدعى الحكومة أنه ضرورى فى ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، ولكنه يمثل نزعة للتحول من نموتقوده الدولة إلى اقتصاد أكثر حرية . كما أنه يمثل تحويلا لبورجوازية الدولة والتى تحصل على دور قانونى ودستورى الآن فى مجال الأعمال الخاصة.

وفرضيتنا هى أن ما يدعى "بطبقة الدولة" أو البرجوازية الحكومية لن تستمر هكذا للأبد. فبعد فترة الشراكة الضمنية المعلنة مع البورجوازية الجديدة وبعد إزدياد تشابك مصالح هذه الطبقة فإنها ستمتلك وسائل الإنتاج وتصبح بورجوازية أصيلة. وبعد أن يتم ذلك فسوف تزداد الروابط بين الطبقة الحاكمة وأعضاء الطبقات البرجوازية حتى تنوب الطبقة الحاكمة عن البرجوازية.

والآن وبعد ربع قرن من الحكم البيروقراطى فى سوريا الذى بدأ بالقضاء على البرجوازية الصناعية وترك شريكها التجارى دون مساس، نستطيع أن نري البيروقراطية فى مرحلة تحولها الحالية. ولسوف يكون البرجوازيون فى الجيل القادم أقوى وأكثر تجانسا من بورجوازيي الحاضر، عن طريق مد جذورهم إلى نبعين رئيسيين هما : هؤلاء الذين إمتلكوا دائما وسائل الإنتاج، وهؤلاء الذين حصلوا عليها خلال الثلث الأخير من هذا القرن- هؤلاء الذين يمكن تسميتهم، لعدم وجود إسم آخر مناسب، الطبقة الجديدة وبرجوازية الدولة.

الهوامش

١- سوف استخدم هنا مصطلح «الطبقة الجديدة» كما يستخدمه الشعب السوري بالمقابلة مع الاستخدام السوسيولوجي الشائع مثلاً ميلوفان دجيلاس وآخرين لكي يصف المثقفين المسيسين الذين يسطيرون على الشعب في النظم الاشتراكية. وهناك أيضاً حديث عن بعض البرجوازية ذوي الاراضي والذين ينتمون للطبقات العليا من الفلاحين والذين قد يمتلكون ماكينات ويوظفون عمال.

٢- فيليب مي. خوري. الاعيان الحضريين والقوميون العرب. سياسات دمشق ١٨٦٠- ١٩٢٠ (نيو يورك: مطبعة جامعة كمبردج - ١٩٨٣ ص ٣

٣- للتعرف بشكل أفضل على التنمية الاقتصادية في سوريا في السبعينيات والثمانينيات أنظر فلوكر بيرتس (stwat vrd Gesellschaft in syrian 1970 -1989. Hamburg: schriterdes Deutsher Orient Institutes, 1990) p. 82 ff

٤- الاحصائيات الداخلية لوزارة الصناعة السورية

٥- الفساد ليس قاصراً علي سوريا ولاعلي الدول النامية ولكن في سوريا إتخذت اشكالاً ومحالات محددة . إنظر يحي صادوسكى «الابوية والعبث: الفساد والسلطة في سوريا المعاصرة» مجلة-Arab Studies quarterey 94 (1984) .PP 442461

٦- باتريك سيل : سوريا الاسد : الصراع علي الشرق الاوسط (لندن: اى ب توريس ١٩٨٨، ص ٣١٩. (1990) ,

٧ - تشير الصحف السوريه كثيراً إلى تشغيل سكان القرى في مجالات آخرى مع زياده الإستثمارات في القطاع الزراعى والريفى.

٨ - شركة نور للتقنيات الزراعية بدات براس مال ٦٠ مليون جنيه سورى و ٢٥ ٪ من اسهمها مملوكة للدولة و ٣٦،٦٪ مملوكة للمؤسسين والتنمية للإكتتاب العام.

٩ - مصنع الورق الشهير في دير الروز يعتبر مثالاً علي هذا. هناك أمثله أخرى اكثر اهمية بالنسبة للتكلفة ومنح عقود لشركات اجنبية . ومن هذه الامثلة سلسلة فنادق المريديان ومحطة كهرباء بنياس ومستشفى جامعه دمشق.

١٠ - غالى شكرى. ديكتاتورية التخلف: مقدمة في تأصيل سويولوجيا المعرفة (بيروت ١٩٨٦) ص ١٠٧.

١١ - لقد تناولت موضوع القطاع الزراعى المشترك في (staatund Gsellschaft).

إرهاب الدولة وإنحطاط السياسة العراقية *

عصام الخفاجى

أصبحت قصة تدهور السياسة والمجتمع فى العراق تحت حكم حزب البعث، فى متناول الجميع بعد أن أمكن جمعها من الملفات والوثائق التى لم يكن أحد ليحلم بالحصول عليها. لقد حولت السياسة القمعية القاسية فى بغداد إنتفاضة مارس إلى حلقة تراجيدية أخرى فى المسلسل البائس للأمة العراقية. ، إذ تغلب هؤلاء اليائسين على خوفهم وهاجموا نظام الدولة الذى إعتبروه مسئولا عما لحق بالعراق من إهانة ومعاناة. وخلال تلك الصدامات إستولى الثوار على عشرات الآلاف من الوثائق من أجهزة الإستخبارات العراقية المختلفة.

ولاتعطى هذه الوثائق قصصا لمصائر آلاف العراقيين فقط، بل تعد مصدراً ممتازاً لمعرفة كيف إستطاع النظام البعثى خلق الفوارق والشروخ فى المجتمع العراقى، بينما يدعى خلق " الإنسان العراقى الجديد". إن التوازن بين القوى السياسية داخل العراق، والذى حافظ على النظام لأكثر من عقدين، أفذ الآن يتفتت مصحوبا بعواقب وخيمة وتداعيات مؤثرة على مستقبل البلاد.

شبكة الإرهاب

خلال الفترة التى إمتدت طوال العقدين المنصرمين أنشأ النظام العراقى شبكة إستخبارات تغطى كافة جوانب المجتمع العراقى. فبالإضافة إلى جهاز الحماية الخاص بصدام حسين وحزب البعث ومنظماته العامة، والتى تعمل جميعها كأجهزة مراقبة، فقد أضاف النظام عدة أجهزة أخرى تتنافس مع بعضها البعض وتتداخل تخصصاتها. ومن تلك الأجهزة جهاز المخابرات العامة، وهو يختص بمكافحة التخابر مع الدول المعادية، وفى ظل الأيديولوجية الرسمية التى تعتبر معظم المعارضة عملاء للقوى الخارجية، فإن للمخابرات العامة حرية متابعة كل معارض للبعث. أما جهاز الإستخبارات العسكرية، فهو مسئول عن تتبع أى إختراق للمخابرات الأجنبية

* نشر بعدد(MERIP) May -June 1992 170.VOL22

داخل القوات المسلحة. وبما أن التجنيد إجباري فى العراق على كل الذكور البالغين، فمن حق تلك الإستخبارات متابعة أى فرد من المعارضة. كما أن لها يداً مطلقة فى منطقة كردستان بحجة محاربة المخربين. هذا بالإضافة إلى مديرية الأمن العام المسئولة عن مكافحة "الجريمة" السياسية والإقتصادية. وأخيرا مكتب الأمن القومى والذى يراقب تلك المؤسسات الإستخبارية ويقدم تقريره مباشرة للرئيس.

لقد جعل الفساد والتنافس علي النفوذ والسلطة والتراتب الوظيفى الجامد هذا النظام فعالاً للغايه في تحقيق أحد أهم أهدافه، وهو إشاعه الشعور بالعجز بين السكان. فكل من الأجهزه السابقه توظف شبكة واسعة من المخبرين. وقد تمت مأسسة عملية تجنيد المخبرين والعملاء في ظل النظام البعثى بموجب القانون رقم ٨٣ لعام ١٩٨٩ والذى تم إصداره قبل شهر واحد من تولى صدام رئاسة الدولة. وينظم قانون تأمين المؤتمن من أجل الدفاع عن الثورة أموراً مثل وظيفة العميل وتجنيد ومرتبه ورتبه(١). والمؤتمن ليس مرشداً عادياً. ومصطلح «التجنيد» لايصف بدقه الآليه التى يبدأ بها المرشد مهنته، كما يوضحه نموذج كفاح.

وكفاح هي إمرأه شابه علي قسط بسيط جداً من التعليم من مدينة صغيرة قرب بغداد هي الشخب. "وكمؤتمنه" وكمئتمنة تلقت الأوامر بأن تقوم بالعمل كممرضه وأن تذهب إلي كردستان بعد إلحاق الهزيمة بثوره مارس. وكانت مهمتها هي كسب ثقة العناصر التي تسيطر على المنطقه ثم تجنيد أخريات تحت ستار العمل في مهنة التمريض. وكانت السلطات العراقية قد أبلغت كفاح بأن الوجود المسلح الوحيد في كردستان هو الوجود الأمريكى. وعندما وجدت نفسها محاطه بأعداد كبيرة من المسلحين الأكراد أصابها الذعر وإستسلمت بكل بساطة. وعندما أجريت معها المقابله في أغسطس ١٩٩١ كانت قد أمضت شهرين في الحجز لدى البشمركه (القوة الكردية المسلحة).

تم تجنيد (كفاح) فى عام ١٩٨٨ بعد زواجها بقليل. فقد إستوقفها أربعة رجال أمن بعربة وطلبوا منها الحضور إلى مكتب الأمن للإدلاء بمعلومات عن زوجها، ثم أجبروها على شرب الخمر وإغتصبوها، وصوروا كل هذا على شريط فيديو. ثم هددوها بإرساله لزوجها مالم تتعاون معهم، فلم تجد حلا آخر حيث أن زوجها قد يقتلها إن وصله مثل هذا الشريط. واستخدمت هي نفس الإسلوب للإيقاع بأخريات حيث تدعى أخذهم إلى زيارة صديقة في منزل، حيث يكون رجال الأمن فى الإنتظار.

ومعظم "المؤتمنين" أعضاء سابقون أو حاليون في المنظمات السياسية، ويقعون ضحايا إما بالتهديد أو الإقناع أو بكليهما.

يمثل جهاز الحماية الخاصة أداة وآلية القمع الأساسية التي يستخدمها نظام البعث

وتفسر الرشوة والعصبية القبلية والاقليمية في تفاعلهما معا حالة التضامن والتماسك التى يتسم بها هذا الجهاز

وقبل مغادرة السجون يوقع المعتقلون على تعهد بعدم الإنضمام لأية تنظيمات سياسية غير حزب البعث، ومخالفة التعهد عقوبتها الإعدام. كما يخضع المفرج عنهم لرقابة أحد الضباط. ومن يوافق على العمل مع الأمن يعطى مكاناً للتجسس داخل المنظمة التى كان يعمل بها ويقدم تقريرا عنها لمدير الأمن.

كما يوجد آلاف المؤتمنين فى الإتحادات التجارية التى تديرها الدولة، وكذا مجالس المدن والمجلس الوطنى.

وتوضح الوثائق التى عثر عليها- كالرسائل مثلا- كيف إستخدم النظام العراقى المؤتمنين. فردا على طلب محافظ أربيل الخاص بالحاجة إلى معلومات خاصة بإثنين من المرشحين المتقدمين للحصول على موافقة الحكومة للإنتخابات التشريعية، أورد تلغراف سرى مرسل من مدير الأمن العام أن "التحقيقات السرية تدل على أن السيد مغديد محمد مستقل سياسياً. أما بالنسبة للسيد مامند.. فقد كان شيوعياً ولكنه الآن بعثى برتبة "نصير". وقد كان مامند فى الواقع مؤتمناً فى المديرية (وهو موال وعنصرجيد ونحن نزكيه ونقترح أن يقبل طلبه للترشيح) وجاء فى رسالة أخرى أرسلت فى ١٥ يوليو ١٩٧٩ أن مامند"مؤتمن فى مديرية مجال الحزب الشيوعى بمرتب ٥٠ دينارا تحت مدونة رقم ٢٨٦".

ونادراً ما يؤخذ الولاء السياسى للقضيه كعامل هام لقبول "المؤتمن". فالورقة التى يصدرها مدير الأمن العام لتقييم المؤتمن تتكون من خمسة عشر سؤالاً عن الحالة المادية للعميل وإستعداده للعمل كعميل أو جاسوس. وكثير من الملفات الخاصة وأوراق المؤتمنين التى إكتملت وقبلت تنص على أنهم يتعاونون مع الحكومة من أجل المال فقط. كما أن هناك سؤالاً يطرح بوضوح" هل لدينا أى دليل مكتوب لحبسه إذا مارفض التعاون معنا؟"

وتنعقد مؤتمرات دورية بين ضباط الأمن لمناقشة أداء "المؤتمنين" وتقييمهم من خلال المعلومات التفصيلية التى يأتون بها عن المنظمات السياسية حتى التافه منها مثل الوهابيين الإسلاميين. والتقرير يتضمن عدد "المؤتمنين" الذين احترفوا التنظيم السياسي، وعدد كوادر المنظمة التى يسيطر عليها الأمن، ورتبة كل عميل داخل المنظمة.

فى عام ١٩٧٧، كان الحزب الشيوعى العراقى فى تحالف رسمي مع البعث إذ إشترك منه وزيران فى الوزارة. وقد عقد "الإجتماع الأول لمتابعة أنشطة الحزب الشيوعى العراقى" فى مبنى الأمن العام فى هذا العام. وقد أرسل الإجتماع خطابا إلى مديريته فى (الواسط) مختوماً بخاتم "سرى للغاية، يفتح بمعرفة شخصية". وإحتوى الخطاب على شكر لملازم الأمن كامل مسيَّر.. وإهدائه ساعة يد لمجهوداته الناجحة فى إختراق الحزب الشيوعى العراقى.

مـكتب الرئاسـة
الســكرتــارية
ادارة الأمــن العـام
إدارة أمن محافظة السليمانية
رقـم ٢١٣٠٨
بتاريخ ١٩٨٩/٩/٦
ســرى للغـايه

إلي ادارة الأمن العام، الوحدة الثالثة
الموضع: طلب احاطة من مواطنة
رداً علي تلكس رقم ٥٥٨٦٠/ ٤ك
بتاريخ ١٩٨٩/٩/١١
تقدمت مواطنة تدعى بكيزة عمر سعيد بطلب استفسار واحاطة للسلطات حول مصير أحد اقربائها وهو مجرم يدعى برهام عمر سعيد، والذى تم إرساله إلي إدارة امن السليمانية بناء علي أمر تحويل من إدارة أمن القطاع المستقل، الفرع الثاني. وقد تم تنفيذ هذا الأمر بناء علي خطاب شخصى رقم ٢١٢٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٣ والمصنف «سرى للغاية» وقد صحب برهام أربعة مجرمين آخرين والذين تم احالتهم بناء علي أمر من تنظيم مخابرات القطاع الشرقى ومعهم صورة خطاب إلتماس عفو مقدم إلي الرفيق علي حسن المجيد عضو مجلس القيادة. ومرفق ايضاً صورة من خطاب رقم ٥٨٧٠ بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٧ المرسل من مكتب التنظيم الشمالى بخصوص تنفيذ احكام عفو مقدم إلي الرفيق علي حسن المجيد عائلاتهم وتدمير منازلهم بإستثناء المنازل المؤجرة والحكومية بالاضافة الي ذلك تم مصادرة ممتلكات المجرمين الثابتة والمنقولة وذلك لارتباطهم بجماعات معارضة مؤيدة لإيران واختطافهم لمواطنين من مدينة السليمانية. كما ان المجرمين المذكورين قد قاموا باغتيال الرفيق عبد الله وهو موظف كردى في الوحدة الزراعية بمدينة السليمانية بالمحافظة التى تحمل نفس الإسم وأيضاً العضو في حزب البعث وذلك في الساعه ١,١٥ بعد الظهر بتاريخ ٢٤ اكتوبر ١٩٨٧. وقد تم اعدام المجرمين الخمسة رمياً بالرصاص علي الملأ بواسطة كتيبه للاعدام تابعه لادارتنا باشراف مساعد المحافظ لشؤون الأمن في ذلك الوقت وقد تم تنفيذ أحكام الإعدام في نفس مكان إغتيال الرفيق عبدالله وشهده ممثلون في تنظيم مخابرات القطاع الشرقى ووكيل سكرتارية حزب البعث في السليمانية ورؤساء عدة أجهزه أمنية. إضافه لذلك أبلغنا الفرع الثانى من إداره أمن القطاع المستقل بخطاب سرى رقم ٢٥٧٨٩ بتاريخ ٢٢ ديسمر نقلاً عن الخطاب رقم ٦٨٠٦ بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٨٧ الموجه من مكتب التنظيم في الشمال إلي أنه يجب إعدام عائلة المجرمين الثلاثه بهدوء ومن ضمنهم عائلة برهام عمر سعيد، وكذا إعتقال العائلتين الأخريتين لمده سته شهور. وقد تم القيام بذلك، للعلم.
مدير الأمن بمحافظه السليمانيه

وقد حدث هذا فى حالة مماثلة عندما بدأت العلاقات تتحسن بين نظام البعث والإتحاد الوطنى الكردستانى الذى يقوده جلال طالبانى. فقد وصل تقرير مختصر إلى مديرية الأمن يفيد بما حدث في إجتماع فبراير ١٩٨٤" للرفاق المرشدين" لمناطق السليمانية وأربيل وزاخو. وقد ورد فى الفقرة السابعة من التقرير" لقد شرحنا للمشاركين فى الإجتماع أن تشبيكنا (وتعنى إختراق المجموعة) داخل الإتحاد الوطنى الكردستانى لا يستهدف الإتحاد، وإنما يحافظ على أمنه وأمن حركته... وهذا يتطلب الإنتباه حتى تتضح الصورة الكاملة".

أولاد عمومة ورفاق

يتبع النظام العراقى طرقاً وأساليباً مختلفة، لتدعيم الشعور بالواجب والولاء لدى أعضاء هذا النظام الإرهابى، مثل الإجتماعات الدورية والهدايا من كبار المسؤولين والنصائح لتحسين الأداء الأمنى. كما تمتلئ التقارير والأوامر بالعبارات التى تساعد على تنمية الوعى النخبوى. ففى عام ١٩٩١ بدأت خطة مديرية الأمن بالإستشهاد بكلام صدام حسين ووصفه لعملاء النظام بأنهم "محاربون أوفياء أنقياء، أهل للثقة وعظماء ذوو مجد". كما توجد إدارة خاصة، تسمى إدارة التبليغات ببغداد وظيفتها الأساسية هى إبلاغ ضباط الثمانية عشر فرعا من فروع النظام بالأخبار والمناسبات الشخصية والعائلية لكل زملائهم (كالزواج والميلاد والموت) حتى يرسلوا تلغرافات تهنئة أو تعزية.

وهذا لا يلغى معرفة الضباط الكبار والصغار على السواء بوجود القواعد الأخرى للإتحاد والعصبية كما أن الضباط الكبار والصغار يدركون جيداً طرق تشكيل التكتلات على أساس الشك والصدفه. ففى الورقة التى يجب أن يملأها كل موظفى الأمن يوجد بين أكثر من نصف أسئلتها الستة والثلاثين أسئلة تتعلق بالعائلة. ومن أهم هذه الأسئلة" هل لك أى أقرباء حكم عليهم فى قضية متعلقة بأمن الدولة ؟" و "أذكر إسم أى قريب لك يعمل مع الأجانب أو فى شركات أجنبية . وأخيراً، يجب على الموظف أن يوقع على هذا التعهد الذى يملى"

(أ) أقر بأنه ليس من أقاربى من له علاقة بالخونة أو المتآمرين فى المؤامرة الأخيرة (المقصود ثوره مارس ١٩٩١ المحرر) أو الأحداث الطائفية والأحزاب المعادية أو من أصل إيرانى.

(ب) في حالة وجود مثل هذه العلاقات من هم ومدى علاقتك بهم وما هى عقوباتهم «وفى العراق ومع كثرة المؤامرات الحقيقية والملفقة، يندر أن تجد عائلة ليس أحد أفرادها متورطاً بشكل أو آخر».

لاتشمل إدارة أربيل نخبة أمنية" فيجب عليهم أن يقدموا تقارير إما لبغداد أو لكركوك. هذا بالإضافة إلى أن شعور قوات الأمن من العرب الموجودين فى المنطقة الكردية يشابه ذلك الذى تشعر به قوات الإحتلال. وتدل التقارير القادمة من أربيل على أن رجال الأمن هناك يعتبرون التعيين فى أربيل علامة على عدم الرضا عنهم. هذا وقبل إندلاع إنتفاضة مارس، كان جهاز الأمن فى أربيل يتكون من ٨٦ موظفا، ١٩ ضابطاً و ٤٩ ضابطا صف، وبعض الرتب الأقل. كان التسعة عشر ضابطاً لديهم ثلاثة عشر أخاً وثلاثة أعمام وأولاد عم وأنسباء من ضباط الأمن العام، المخابرات العسكرية، والمخابرات العامة والحرس الجمهورى أو جهاز الحماية الخاص. بينما كان لهؤلاء التسعة والأربعين الآخرين عشرة أخوة وستة وعشرون من الأقرباء فى أماكن مشابهة. ولم يبلغ ستة ضباط من هؤلاء التسعة عشر ضابطا عن أقربائهم فى مثل هذه الوظائف المتميزة. وقد كان أربعة من هؤلاء الستة من الشيعة فى جنوب بغداد، والخامس ضابط كردى إلتحق بالأمن قبل إستيلاء البعث على الحكم.

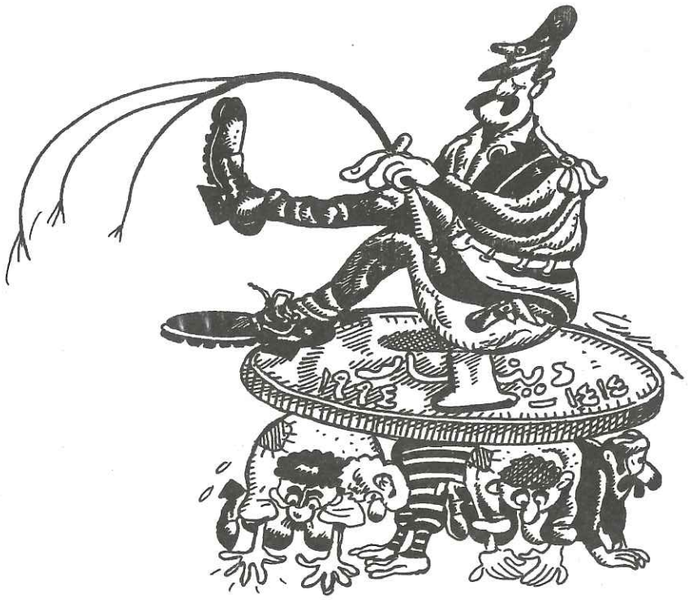

ورغم أن المخابرات لا تغلق أبوابها فى وجه هؤلاء القادمين من المناطق الفقيره إذا ما أثبتوا ولاءهم للبعث والثورة، فإن تلك الوظائف تتركز فى أيدى بعض العائلات الخاصة. فحوالى إحد عشر ضابطا من أصل تسعة عشر و١٨ من أصل ٤٨ برتب أدنى من المثلث العربى السنى (وهى المنطقة الممتدة من بغداد شمالاً نحو الموصل غرباً حتى حدود سوريا). والقادمون من تلك المناطق لديهم فرص أعلى بكثير لضمان وظائفهم فى المخابرات وإن أتى معظمهم من الطبقات الدنيا. بينما أهل المدن من القبائل أو العائلات أو هؤلاء الحاصلون على تعليم عال يميلون للبعد عن تلك الوظائف. ويعود معظم من أتوا من أربيل أصلا إلى أفقر المدن فى شمال تكريت أو جنوب الموصل مثل الشرقات والبعيجه. وعلى الأقل فقد إلتحق ستة عشر من التسعة عشر كضباط صف أولا ثم إلتحقوا بكلية الشرطة أو الأمن القومى. هذا وقد شكل الموظفون القادمون من المثلث السنى العربى حوالى ٤٠٪ من الرتب الدنيا فى أربيل، وخمسة عشر آخرون من المناطق العربية في كردستان مما غذى الشعور بخدمة هدف قومى ضد الإنفصاليين الأكراد.

من الملحوظ أن المواطنين ذوى فرص العمل المحدودة وعدم القدرة على إيجاد بديل فى حالة فقدانهم لوظائفهم يتطور لديهم شعور بالولاء للوكالة الإستخبارية التابعين لها وتنشأ بينهم وبين زملائهم رابطة العصبية. ويحدث هذا بوضوح خاصة فى أيام الأزمات كالإنتفاضة. هذا وقد تثير السلطة المطلقة لبعض العملاء الحسد فى قلوب بعضهم فى الأيام العادية. ولكن الملاحظ أنه فى أيام الإنتفاضة، أصبح من المستحيل أن يفصل المرء بين نفسه والجهاز الأمنى الشهير. وربما كان ذلك هو السبب وراء المقاومة المستبسلة التى واجهها المتمردون عندما هاجموا مباني المخابرات خلال الإنتفاضة.

وقد شرح قائد التمرد فى الحلّه دوافع الموالين للنظام. فهو قائد لجيش وعضو فى حزب البعث وقت الإنتفاضة، ورغم ذلك لعب دورا رئيسيا وقياديا فى بدء الإنتفاضة فى مدينته بإسم "الغالبية المقهورة فى العراق" وهم الشيعة. ويعترف أن حوالى ٧٠٪ من كوادر الأمن فى الحلّه من الشيعة وإن لم يكونوا فى مواقع القيادة. وإستكمل شرحه فى نبرة شبه أرستوقراطية قائلاً : إنهم من المعوزين الذين يدينون بسطوتهم وقوتهم للفساد، وليس لكفاءتهم ولا لصفاتهم الشخصية؛ ولذا فليس هناك مقياس واحد لإختيارهم أو للطريقة التى تنظر بها أجهزة الأمن لهم. فالسنه منهم والشيعة على السواء إرتبطت مصائرهم بنجاة النظام العراقى.

العم صدام

يعد جهاز الحماية الخاص من أكثر تلك الأجهزة سوءاً للسمعة، ذلك أنه يمثل أداة وآلية القمع الأساسية التى يستخدمها نظام البعث. وتفسر الرشوة والعصبية القبلية والإقليمية، فى تفاعلهما معا، حالة التضامن والتماسك التي يتسم بها هذا الجهاز. ويعد هذا الجهاز بمثابة الحارس الإمبراطورى لصدام. هذا ولم تظهر بعد أى وثيقة أو إحصاءات عن هذا الجهاز. والوصف التالى هو نتيجة جمع دقائق المقابلات والشهادات من تسع ضباط صف إعتقلتهم قوات البشمركا من الثوار بعد الإنتفاضة، بالإضافة إلى مقابلة شخصية مع إثنين منهم. هذا ويتكون الجهاز من ثلاث عشرة كتيبة، فى كل منها ألف وثلاثمائة رجل من تكريت والبعيجه والشرقات وبعض

المدن الصغيرة المرتبطة ببغداد وغرب وجنوب الموصل. لم يستكمل أى من هؤلاء التسعة تعليمه الثانوى عندما جندوا. ومع ذلك فقد وصل راتب الواحد منهم إلى ٤٠٠ دينار، وهو ما يساوي راتب أستاذ جامعى.

وعضو الجهاز التقليدى عادة مايكون شابا فى أواسط العشرينات من بيئة فقيرة. وبعد ستة شهور من التدريب البدني الشاق، يقضى شهرين آخرين فى تعلم ودراسة حركات المعارضة وأساليب الإغتيال وأجهزة الفحص الإليكترونى وحماية المناطق الإستراتيجية (خاصة تلك الخاصة بصدام)، بالإضافة إلى تجنيد العملاء. وبعدها يرسل إلى أحد أقسام المكتب الخمسة. وفى عام ١٩٩١ كان أربعة من تلك المكاتب تحت رئاسة تكريتيين والخامس من البعيجه. وبالإضافة إلى الراتب الكبير يمنح شقة فاخرة فى حى كارادات مريم، وهو حى شديد التحصين والحماية قرب قصر الرئاسة، أو فى حى الرضوانية، فى ضواحي بغداد قرب أسوأ السجون العراقية.

القسم التقنى فى الجهاز مسؤول عن القضايا التى يعتبرها صدام مهمة وحرجه. وقد أخبرنى أحد أفراد الجهاز أنه كان فى الرضوانية بعد شهر من الإنتفاضة عندما رأى ٦٢٠٠٠ سجين فى إنتظار الإستجواب، وقد قام بحراسه قصى، الإبن الأصغر لصدام وصهره حسين كامل.

لقد كانت "قبيلة الجبور" من المصادر الأساسية لتجنيد رجال المخابرات والجهاز. ويحكى أحد الجبوريين فى الجهاز أنه كان قد أمضى وقتا طويلا فى طفولته فى "الشرقات" يحلم بزيارة بغداد. ويذكر المرة الأولى التى رأى فيها بغداد عام ١٩٨٧، وكيف شعر عندما رأى "الدش" في الحمام لأول مرة فى حياته والإثارة التى جلبتها ملامسة "اللحم الطري" للنساء في شيراتون بغداد. لم يكن هؤلاء فى حاجة إلى غسيل مخ لكي يحول النظام حقدهم على أهل بغداد بالذات للشعور بالعرفان لهؤلاء الذين جعلوهم يغزون هذه المدينة، وقد غزوها بالفعل.

يعود نجاح الحرس الإمبراطورى لصدام إلى عدم إعتماده على مشروع أيديولوجى، فهم يتبعون الطرق التى يرسمها صدام والأشخاص ذوو النفوذ فقد أتى هؤلاء الرجال من مدنهم الصغيرة الفقيرة يبحثون عن رجل ذى سلطة يمنحهم وظيفة متواضعة فى بغداد. وهكذا فقد تنامى لديهم الشعور بالعصبية والقرابة. ولعل أكثر ما يعبر عن ولائهم لصدام يتمثل فى عدم إستخدامهم لأى لقب رسمى فى الحديث عنه إذ يقولون "عمى صدام حسين".

الإندماج والإجبار

فى الإطارالكلى للهيكل الإجتماعي للعراق، تبرز تلك الممارسات شكاً عميقاً فى التحليلات التى ركزت على الإتجاه العلماني التحديثي الإدماجى للنظام العراقى، وهو المنهج البحثى الشائع بين "الخبراء" الأمريكيين خلال الحرب العراقية الإيرانية [٢]؛ فالقيادة الحالية للعراق لم تخترع الفوارق والإنشقاقات العرقية، والدينية والطائفية والإقليمية فى المجتمع العراقي. بيد أنها فاقمتها ودعمتها ولم تحاول التغلب عليها. فالأفراد الفاعلون أو (الضحايا) فى النظام السياسي العراقي لم يكونوا أبداً أفراداً بمعنى الكلمة. فقد عوملوا دوما على أنهم أعضاء فى هذه الطائفة أو تلك القبيلة أو أبناء تلك البلدة أو هذا الإقليم فقط. وهذا ينطبق على هؤلاء الذين تم إدماجهم فى نظام الدولة والآخرين الذين أرغموا على البقاء خارجه أو الإحتفاظ بأدوار هامشية فيه.

وحتى وقت قريب، حاول الخطاب الرسمى للدولة التكتم على عملية دعم هذا التراتب الطبقى على تلك المحاور الموجودة بالفعل. فالثورة كانت تعمل على " بناء الإنسان العراقى الجديد"، هذا

والأحداث التى تلت ذلك مثل نقل عشرات الآلاف من الشيعة فى أوائل الثمانينات لم تفسر على أنها إجراءات تمييز ضد عراقيين وإنما إعتبرت الضحايا غير عراقيين أصلاً [٣]. أما بالنسبة لأولئك الذين إعتبرهم النظام عراقيين أصليين - العرب السنة - فقد كان إمتيازهم مبنيا على "تقاربهم ومبادئ الثورة وحزبها القائد" وهى مبادئ يمكن تغييرها وفقاً للظروف.

وفى عام ١٩٧٧، أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا يمنع إستخدام إسم العائلة الذى يشير إلى قبيلة أو إقليم حامله. وأظهرت الدعاية الرسمية ذلك على أنه خطوة فى إتجاه المساواة. بينما من إنتقدوا ذلك القرار ظنوا أنه يمثل محاولة لتغطية الهوية العصبية والإقليمية لهؤلاء الذين بدأوا يزحفون على أجهزة الدولة ليتخذوا مواقع القيادة فيها بشكل منظم. وبعد تولى صدام للسلطة العليا فى عام ١٩٧٩ كتب أمين الصحافة مقالا فى جريدة الثورة بعنوان "القرابة فى المجتمع الثورى" ويقول فى هذا المقال متسائلا بسخرية "إذا كان أحد الأقرباء إبناً للحزب والثورة، فهل تُضر الحركة الثورية من ترقيته؟[٤]. وبعد ذلك بأعوام قلائل وفى الصفحات الأولى لكل الجرائد العراقية، نشر نعى "لأم المناضلين" مع أسماء ومراكز عدد كبير من أبنائها، وكان أولهم صدام حسين. وكما يتم الإحتفاظ بالمراكز القوية للعائلات الموالية، يعتبر النظام العراقى على الجانب الآخر- عائلات المعارضين مسؤولة عن "جرائم" أبنائها. فالتقارير التى تعدها مديرية الأمن عن "عناصر الأحزاب المعادية:" تذكر أسماء القبيلة والأخوة والأخوات والأعمام والعمات وأولاد الأخ والأخت وأولاد عمومة العنصر المعادى وحتى أصدقائه.

فرق تسد في كردستان

(جحش) هو الإسم الحركى الذى أطلقه الأكراد على كتائب الدفاع الوطنى التى أنشأتها المخابرات العسكرية أو مديرية الأمن. وحيث دمرت الدولة القاعدة الإقتصادية لكردستان، ومع وجود الصراعات بين القبائل على الأرض أو مصادر المياه، لم تجد بعض تلك القبائل ملاذاً غير الدولة. وهكذا أصبح زعماء القبائل مرتزقة ليحافظوا ويدعموا من سلطتهم فى المنطقة. وبذلك أمسى العديد من الزباريين والحركيين والاسورشيين والدوسكيين جحوشاً بأوامر من زعمائهم.

وفى أوج قوتها، وصل عدد تلك الكتائب إلى مائتين وخمسين كتيبة تضم نحو مائة ألف رجل. كان الهدف خلق انشقاقات بين القبائل فى كردستان؛ فبعضهم عملاء للدولة ضد إخوانهم. كما إعتاد بعض زعماء القبائل تقديم التقارير عن المعارك الوهمية أو المبالغ فيها لتأكيد "إنجازاتهم" وبذلك يحتفظون بسلطتهم ومصادر تمويلهم. هذا وتغطى تقارير المخابرات السمات الشخصية لزعيم القبيله، كحب المال والجنس والخمر والمقامرة، بأكثر من أدائه العسكرى. هل يتعاون مع جهاز الأمن؟ هل توجد خصومات بينه وبين زعماء البطون الأخرى؟ هل لديه أقرباء فى مراكز حساسة فى الحكومة أو المعارضة؟

فى خطاب سرى بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٨٩، قدمه الضابط المسؤول عن " المفارز الخاصة" (وهى قوات جحش التى نظمتها المخابرات لصد الهجوم غير النظامى) أخذ يحصى إثنتى عشرة سيئة لهذه القوات ؛ حيث نجده يرصد عدة مظاهر أبرزها : أن القادة غير ملتزمين بعملهم... حيث يتعاملون فى أشياء أخرى خاصة كتجارة السيارات وإدارة المزارع" إلى جانب أن "عدداً كبيراً من المقاتلين لا يقدمون تقاريراً وينشغلون بأعمالهم الخاصة مع علم قياداتهم بذلك".

تراث الإستبداد

بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على الثورة فى العراق عام ١٩٥٨، التى أطاحت بحكم الملكية وسيطرة الاقطاعيين القبليين على السياسة العراقية، أصبح العراق خاضعا لحكم الأسر تحت غطاء جمهورى مظهرى . والمؤلم أن العراقيين أنفسهم قد سلموا بأن الهرم الإجتماعى مبنى على أسس قبلية وإقليمية وعرقية وطائفية. ولم تعد الخطب الرسمية بحاجة لإخفاء تلك الحقيقة المؤلمة. ولا يعنى هذا أن الشعب راض عن النظام أو حكم أسرة صدام، وإنما أصبح الناس يعبرون عن أنفسهم بإستخدم هذه الهويات.

لقد أظهرت الإنتفاضة هذا الواقع. فقد كان العديد من قاده الأنتفاضه ينتمون إلى مؤسسه الحكم. ليس هذا فحسب، وإنما نظروا للقضية التى قاتلوا من أجلها من خلال منظور وقواعد أملاها النظام نفسه. فهذا ضابط الحلّه يعبر عن قضيته على أنها قضية الغالبية الشيعية المقهورة وهو مثال شائع، وبينما نجده قد أدان الأصوليين الشيعة وإيران، فقد تلقى أوامره خلال الإنتفاضة من المرشد الروحى للشيعة في النجف. وفي كردستان إنضم بعض قادة جحش إلى المتمردين بعضهم نتيجه لتغير رأيه وبعضهم الأخر إنتهازاً للفرصة. وفى دهوك بدأت قوات جحش الإنتفاضة، كما قرر قادتها من عشائر مختلفة تكوين حزب سياسى يضمهم. ويقول حسين السرشى "أن القبائل سوف يكون لها كلمة فى مستقبل كردستان"، والسرشى مليونير كبير أقام مأدبة كبيرة فى قصره فى أبريل ١٩٩٢ حضرها كل ضباط قوات التحالف في المنطقة وقال لضيوفه أنه عمل كجندى صغير تحت إمرة صدام، ولكنه منذ ذلك الحين

لم تخترع القيادة الحالية للعراق الفوارق والانشقاقات في المجتمع العراقى، بيد أنها فاقمتها ودعمتها ولم تحاول التغلب عليها.. ومن المؤلم أن العراقيين أنفسهم قد سلموا بأن الهرم الاجتماعى مبنى على أسس قبلية واقليمية وعرقية وطائفية

فصاعدا سيكون حليفاً للغرب.

ربما يكون وضع الشيخ الأعلى لقبيلة شامار أكبر مثال على تبنى وجهة نظر النظام الحاكم أثناء محاولة التخلص منه. فقد كانت قبيلة شامار حتى وقت قريب من أكبر مصادر الدعم السياسى للنظام الحاكم فى العراق. وقد قابلت شيخها بعد نفيه خارج البلاد فى يناير ١٩٩١. وبعد مناقشته للإحتمالات والبدائل التى قد ترث النظام الحالى، أعرب عن رأيه فى أن "إخواننا فى سامراء من الضباط هم الوحيدون الشجعان القادرون على الإستيلاء على السلطة". فالحل فى رأيه يكمن فى السعى إلى إنقلاب عسكرى يرفع الزمرة السنية الجديدة، من سامراء هذه المرة، وهى مدينة تشتهر بصراعها مع تكريت. وفضلا عما سبق فإن السياسة العراقية بعد الإنتفاضة تعد نتيجة للحصاد الحزين للإستراتيجية التى إتبعها النظام الحاكم لأكثر من عقدين من الزمان. هذا ومن المفروض أن يخفف مثل هذا النظام من سياساته القمعية بعد هزيمته المهينة أمام القوى الأجنبية ونجاحه فى النجاة من الإنتفاضة العارمة. فقد توقع كثير من المهتمين أن يقوم صدام بإصلاحات شكلية على الأقل كإدخال الشيعة والمسيحيين والأكراد إلى دائرة الضوء السياسية. ولكن ، وعلى العكس ، فقد إتبع سياسة أكثر تشدداً وأحكم سيطرته على البلاد.

بعد شهرين من الانتفاضة، وفى الربيع، بدأت الصحف العراقية فى نشر ما يتعلق بالإستعدادات الخاصه بتشكيل المجلس الجديد لحزب البعث والذى يهدف الى " التخطيط للمرحلة القادمة" ولأول مرة ظهر الحديث عن تنظيم مؤتمرات محلية لإنتخاب المرشحين. وبعدها، وفى ١٥ سبتمبر، نشرت الصحف بسعادة النتائج التى توصل إليها المجلس، والذى إنعقد قبلها بأيام قلائل. فقد قرر المجلس أن "يتخذ من خطبة الرفيق القائد وثيقة أساسية".

بيد أن تغييرا واسع النطاق شمل القيادة الإقليمية من حيث تركيبته وذلك فى إتجاه يزيد من عدم التوازن الطائفي والإقليمى. لقد وصلت عملية بناء المؤسسة الإقليمية والقبلية إلى نتيجتها المنطقية. فبدلا من الحديث القديم عن "حزب كل العراقيين حتى من لم ينضموا له"، أصبح العراق أمة وحزبا وثورة وبعض الأفكار المبهمة من قاموس حزب البعث . باختصار، لم تعد كلمات "كالغالبية" أو "الأقلية" ذات معنى عندما نصف كيف تتم إدارة العراق. نشرت صحيفة الثورة ثلاث إفتتاحيات فى أبريل ١٩٩١ "لتشرح" أحداث ما سمته "صفعة الخيانة والغدر". إن مسيرة الثورة، كما قيل لنا، كانت دوماً سجلاً حافلاً بالإنجازات فى مواجهة أعداء الأمه من الخارج. "والعدوان الايرانى"، و "عدوان الثلاثين دولة" – الذى قادته الولايات المتحدة – ماهي إلا فصول فى هذا السجل. وبعد فشل تلك المؤامرات جميعا، حشد "العدو" أعوانه فى الداخل لتنفيذ" أخطر المؤامرات على الإطلاق". لماذا كانت المؤامرة متمركزة فى الجنوب ؟ بكلمات رئيس تحريرصحيفة الثورة الذى تحول إلى عالم إجتماع، وربما كان هو طارق عزيز..." لأن أهل الجنوب يمثلون تاريخيا، طائفة خاصة تخضع للنفوذ الفارسى..." ولقد تعلموا دوما أن يكرهوا الأمة العربية. أما عن عراقيى الناصرية والسماوه، وهم مشهورون بعلمانيتهم، فتصفهم صحيفة الثورة بأنهم أهل المستنقعات ، وقد إعتادوا على توليد الجاموس حتى إختفي الفارق بينهم وبينه. فعندما جاؤوا إلى بغداد وغيرها من المدن كانت حياتهم معتمدة على التسول والدعارة والسرقه. وليس ذلك بسبب فقرهم، وإنما بسبب طبيعة نفسهم الوضيعة. ولا يمكن لعربى حقيقى أن يكون بهذه الوضاعة ، ليس هؤلاء عرباً، فقد جلبوا مع الجاموس من الهند مع محمد القاسم (الفاتح العربى العباسى الذى فتح الهند فى القرن التاسع)[٥].

ونتيجة لتشجيع ذلك الخطاب العنصرى، وجدت الصحافة العراقية أنه من المناسب أن تعلن أسماء ومراكز أعضاء عائلة صدام بمناسبة تقليدهم أوسمة "لأدائهم البطولى فى أم المعارك". وتضمنت القائمة على حسن المجيد، ابن عم صدام ووزير الدفاع ؛ وطبان إبراهيم أخا صدام لأمه ووزير الداخلية؛ وسبعاوى إبراهيم، شقيق وطبان ومدير عام الأمن؛ وقصى صدام إبنه الأصغر ورئيس جهاز الأمن الخاص؛ وعابد حسن المجيد إبن عمه ومساعد مدير المخابرات[٦]. كما نال بعض أفراد العائلة الآخرون الأوسمة مثل عدى الإبن الأكبر لصدام ؛ صدام كامل حسن زوج بنت صدام؛ وأرشد ياسين رشيد شقيق زوجة صدام.

منح العراقيون المقيمون خارج المثلث السنى العربى فرصة أخرى لإثبات ولائهم للثورة. وفى خلال عام ١٩٩١ إستمرت صحيفة بابل والتى يديرها عدى إبن صدام فى نشر صفحة كاملة تتضمن عبارات الولاء للمشايخ ورؤساء القبائل. هذا ولم يكن توجيه الحديث للعراقيين عبر مشايخ القبائل والقادة المحليين ليخطر على بال أحد منذ الأيام الأخيرة للملكية. بيد أن خطاب وزير الداخلية وطبان إبراهيم للزعماء المحليين ورؤساء القبائل يشيد بهم ويصفهم بأنهم "المصدر الذى لاغني عنه لحماية العراق" والذى يدل على مدى تدهور السياسة فى العراق [٧].

الحياة بعد صدام ؟

بعد عام من الإنتفاضة توجهت أنظار العراقيين للمستقبل أكثر من أى زمن مضى. ففى عام ١٩٩١ رفعت القيود عن السفر للخارج لأول مرة منذ عشر سنوات تقريبا، ولكن الناس لم يجدوا طائرة واحدة تحملهم إلى خارج البلاد، هذا فضلا عن العقبات الهائله التى وضعتها معظم الدول لمنع العراقيين من دخولها. فقط ظل الأردن مفتوح الحدود مع العراق، مما أغرقه بعشرات الآلاف من العراقيين، وكثير منهم باعوا كل ما يملكون للخروج والهجرة إلى أى بلد يرضى بدخولهم. وفى الشمال، وعلى الضفة العراقية لنهر دجلة يتجمع المئات من الأكراد والآشوريين المسيحيين كل أسبوع أملين أن تأخذهم مراكب سورية لأحد مخيمات اللاجئين قرب الحسكة ومنها، يمكنهم السفر إلى أوروبا وأمريكا الشمالية كما يأملون.

ومعظم هؤلاء، ينتمون إلى الغالبية الصامتة غير المنظمة من المتخصصين، والإداريين وطلبة الجامعات وقد ملوا الأيديولوجيات ويريدون الحياة فى سلام. ومعظمهم ظلوا يعدون الأيام آملين أن تنهار الدكتاتورية. بيد أن الإنتفاضة قد روعتهم وجعلتهم يخشون من أن العراق ما بعد صدام لن يكون الأرض التى يستطيعون أن يحققوا عليها أحلامهم المتواضعة.

أعضاء القيادة الإقليمية

	المؤتمر التاسع يوليو ١٩٨٢	المؤتمر العاشر سبتمبر ١٩٩١
الأصل الإقليمي		
تكريتيون	٣	٥
من المدن الأخرى لمحافظة صلاح الدين	١	٣
مجموع محافظة صلاح الدين	٤	٨
من الأنبار	–	٢
من الموصل	١	٢
مجموع المثلث العربى السني	٥	١٢
بغداد	٤	١
الـ ١٤ محافظة أخرى	٦	٤
إجمالى	٢٤	٣٧
التكوين الطائفي		
مسلمون سنه	٨	١٣
مسلمون شيعه	٦	٣
مسيحيون	١	١
إجمالى	١٥	١٧

لقد تبنت أحزاب المعارضة مبادئ معينة مثل التعدديه وحكم القانون وإحترام إرادة الشعب . غير أن هذه المبادئ ليست هى الديمقراطية ، حتى لو كان المرء متأكداً من إخلاص الأحزاب المختلفة لها . إذ أن هذه المبادئ ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالسياسات العلمانية ، التى إرتفقت باليسار العراقى بطريقة أو أخرى.

وحيث أن اليسار فى أسوأ حالاته ، ليس من الغريب أن يجد العلمانيون أنفسهم أقل تأقلماً مع المعارضة أكثر من أى وقت مضى.

ففى فبراير عام ١٩٩٢ ، عندما عقد ممثلو المعارضة لقاءات مكثفة للإعداد للمؤتمر الثانى للمعارضة العراقية ، رفضت مسوده الورقة القانونية لأنها بدأت بإعلان المساواة بين جميع العراقيين بغض النظر عن الجنس والدين والعنصر : ذلك لأن الذكور لهم قوامه على الأناث فى الشريعة . كما أن رئيس إحدى القبائل العربية تحدى مطالب الأكراد الخاصة بنيل الاستقلال الذاتى متسائلاً « إن إقليم (قبيلتى) يساوى إقليمكم ، فهل يعنى ذلك أن أطالب بالإستقلال الذاتى لقبيلتى ؟ » ويروج مجلس القبائل العراقية لمزاعم تقول بأنه قد حصل على تأييد الولايات المتحدة والمملكة السعودية . وبغض النظر عما إذا كانت تلك المزاعم صحيحة أو غير كذلك ، تبقى حقيقة أن البديل الديمقراطى لن يتم الترحيب به من جانب القوى الإقليمية العظمى ذات النفوذ فى السياسات العراقية . وقد حاول كثيرون فى الغرب البرهنه على أن تفتت المجتمع العراقى يجعل الديمقراطية إختياراً ينطوى على مخاطره بالمقارنة بالنظام الحالى . وهم ينسون أن هذا التفتت هو إلى حد بعيد نتيجة مباشرة لنظام البعث نفسه .

ومن هنا فإن الكابوس فى العراق يستمر . إذ جعلت الديكتاتورية الوحشيه – لمدة عشرين عاماً بدون إنقطاع – الثقافه السياسية أكثر فقراً مما كانت عليه فى أى فترة سابقه ، وهو ما يقلل كثيراً من إحتمال تمكن العراقيين من تنمية هياكل دولة مختلفة على نحو جذرى لتحل محل النظام القائم فى المدى القريب .

الهوامش

ملاحظة للمؤلف: أود ان أعبر عن امتنانى لكل الأفراد الأمناء والشجعان الذين لم أستطع ان أذكر أسماءهم لأسباب معروفة ولاتخفى علي أحد والذين مكنونى من الاطلاع علي الآف الملفات التابعة لتنظيمات مخابراتية عديدة من كردستان. وأود أيضاً أن أشكر الذين ساعدونى في إجراء عشرات المقابلات مع المشاركين في الانتفاضة ضد نظام بغداد، وكذلك السجناء. وشكر خاص لاعضاء لجنة الاستجوابات للجبهة الكردستانية اللذين سمحوا لي باستجواب سجناء من المخابرات العراقية في سجون كردستان.

١– قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٩ والذى تم التصديق عليه بقرار ٧٩٧ من مجلس قيادة الثورة في ٢٠ يونيو ١٩٧٩، وقد نشر في جريدة الوقائع العراقية عدد ٢٧٤٠ (٩ يوليو ١٩٩٧).

٢– انظر بجانب مقالات اخرى:

Phebe Gowan, The Modern History of Iraq Westview Press,Boulder, Colorado1985, P.281

Phebe Gowan "The Gulf War, Iraq and Western " Liberalism. New Left Review, No. 187, May-June 1991.

٣ – حتي المسؤولين لم يأخذوا هذا الإدعاء مأخذ الجد انظر حديث فاضل البراك مع « ألف باء » الاسبوعية ١٧ يونيو ١٩٨٠.

المدير العام لجهاز الأمن وقتها إعترف أن أى أسرة أو عائلة ثبت عدم ولائها للنظام والثورة سيتم ابعادها حتى لواستطاعت اثبات الهوية العراقية

٤– الثورة ١٣ نوفمبر ١٩٧٩.

٥ – الثورة ١ –٣ أبريل ١٩٩١.

٦ – جميع الجرائد العراقية ١٢ يناير ١٩٩٢.

٧ – جميع الجرائد العراقية ١ يناير ١٩٩٢.

الشعبوية الإيرانية والتغير السياسى فى الخليج *

بقلم : إيريك هوجلند **

تعتبر النتيجة الرئيسية لحرب الخليج الثانية، من وجهة نظر سياسية، هي إستعادة المراهنة على الوضع السياسى الراهن. ففى العراق والكويت، أصيب المنشقون الذين توقعوا الهزيمة السياسية لصدام حسين واستبشروا بعهد جديد من الحرية والديموقراطية، بخيبة أمل عنيفة. وفى مشيخات وإمارات شبه الجزيرة العربية، شعر الحكام بالوراثة بالخوف من أن يشكل التدخل العسكرى الأمريكي ضغطا لإحداث إصلاح سياسي، كما تمنى المواطنون أن تدعم واشنطن، على الأقل، جهود المقرطة المتواضعة. والآن، أدرك كل من الحكام والمواطنين أن مصلحة الغرب هى فى احتواء، وليس تشجيع، التغيير السياسى.

وعلى الرغم من أن الأسر الحاكمة قد أصبحت أكثر ثقة فى الدعم الأمريكى، فإنها ما تزال تحتفظ ببعض القلق المشوب بالخوف من المستقبل، لأنها ليست متأكدة من قدرتها على إيقاف إنتشار الأفكار "المخربة" بشكل فعال. وإن واحدة من أكثر التصورات تهديدا هى وجود نموذج لحكومة تلبس عباءة الإسلام ويوجد لهذا التهديد الإيديولوجى أساس في المنطقة نابع من دولة إيران غير العربية.

* نشر بعدد Jan.-Feb. 1992, No. 174, Vol.22 (MERIP

ولقد ظهر مؤخرا بنهاية حرب الخليج دليل ملفت على نشر إيران لأفكار سياسية "مخربة" ، عندما تمرد السكان الشيعة فى جنوب العراق ضد حكم صدام حسين. وبالرغم من أن شهادات شهود العيان قد أكدت على أن هذه الإنتفاضة كانت حدثا تلقائيا، فإن حكام الخليج قد اعتبروها محاولة مدفوعة من إيران لإقامة جمهورية إسلامية ثانية فى المنطقة. كما قبل بعض الأمراء السعوديين بإتهام العراق لإيران بأنها أرسلت وحدات من حرسها الثورى إلى داخل العراق من أجل التنسيق والتحريض على القتال، وذلك على الرغم من غياب أى دليل ذى مصداقية. وبالنسبة للسعوديين، فإن الحكومة الشعبوية للجمهورية الإيرانية قد شكلت تهديدا أيديولوجيا أكثر حدة من النظام البعثى القمعى للجمهورية العراقية *. فمن وجهة نظرهم، إن وجود صدام حسين الضعيف عسكريا والمهان فى السلطة فى بغداد، لهو وضع أفضل من نظام مؤيد لإيران يتحدث عن الحقوق الديمقراطية وتمكين الشعب.. ومن أجل هذه الأسباب فإن الرياض لم تحتج، وربما شعرت بالارتياح، عندما قام الحرس الجمهورى العراقي بسحق التمرد بقسوة.

إن الخوف من الأيديولوجية الإيرانية لم يبدأ مع الانتفاضة الشعبية فى جنوب العراق، ولكن يرجع تاريخه إلى عام ١٩٧٩ عندما بدأت الجمهورية الإسلامية، وذلك بعد قلب نظام الملكية الإيرانية إبان الثورة الشعبية، فى ذكر فضائل الحكومة الممثلة للشعب والنداء بالتخلص من الملوك والشيوخ. ولنحو عقد كامل ظل تأثير هذا النداء على منطقة الخليج محدوداً بشكل عام. وعلى الرغم من تصاعده فى بعض الأحيان. وأثناء الحرب الإيرانية- العراقية طويلة الأمد (١٩٨٠ - ١٩٨٨) والتى بدأها جزئيا صدام حسين من أجل احتواء انتشار الأفكار الثورية للنظام (الايرانى)، نجحت النظم العربية الخليجية فى تصوير إيران بأنها عدو العرب. وعندما اجتمعت هذه الدول لتكون مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١، فإن واحدا من الأهداف الأولية كان تطويق تصدير الثورة الإيرانية للمنطقة العربية فى الخليج.

ولقد زالت تدريجيا الصور النمطية السلبية للجمهورية الإسلامية بعد انتهاء الحرب بين إيران والعراق. وساهمت طهران فى هذه العملية بنشاط من خلال انتهاجها لسياسة تطبيع العلاقات المتوترة مع جيرانها فى الخليج ، والتخلي عن خطابها الذي يشجع تصدير الثورة للخارج. وعلى الرغم من أن إيران قد شجبت الغزو العراقى للكويت، فقد ظلت رسميا على الحياد أثناء الحرب، كما أنها استعادت علاقاتها مع بغداد في خريف عام ١٩٩٠، ولكنها رفضت كسر الحظر المفروض على العراق. وفى الربيع، وبالرغم من دعاوى العراق بأن إيران قد ساعدت على نشوب الإنتفاضة في جنوب العراق، وأنها استمرت فى إرسال الأسلحة بشكل خفى عبر الحدود مما أحيا من جديد تحفظات حكام الخليج الخاصة بالنوايا الإيرانية، فإن تعدد العلاقات التجارية والديبلوماسية التى تطورت خلال السنوات الثلاث السابقة قد ساعدت على مقاومة تلك التحفظات. وفى نفس الوقت، فإن القسم العربى براديو طهران والذى يذيع ملخصا لمناظرات "المجلس * قد أوحى إلى عرب الخليج المحرومين من حقوقهم بأن يعطوا اهتماما أكبر للسياسة الإيرانية. وإن هذا الفضول قد هيأ الأجواء للأيديولوجية الإيرانية وممارسات الحكومة الإسلامية لكي تؤثر على عرب الخليج الذين يصبون إلى مشاركة سياسية أكبر فى دولهم.

وبمنظور العرب فى الخليج العربى، فإن الحكومة الإيرانية تقدم نموذجاً يختلف بعمق عما هو سائد فى دول مجلس التعاون الخليجى. إن الإختلاف الأكثر وضوحا يتمثل فى النماذج السياسية والإنتخابات التنافسية. إن الإيرانيين ينتخبون رئيسهم وأعضاء السلطة التشريعية أو "المجلس" المائتين والسبعين، وممثليهم فى الهيئات الحكومية المحلية المتنوعة. كما تبدو الصحافة الإيرانية أكثر حرية من سيطرة الحكومة على الإعلام فى باقى منطقة الخليج. فعلى سبيل المثال ، تقدم الصحف اليومية الصادرة فى طهران مساحة متنوعة من الآراء تجاه السياسات المحلية والخارجية، كما أن بعض الصحف تنتقد الحكومة بشكل مستمر يخلو من الرحمة ، وبالنسبة لعرب الخليج غير الراضين عن الوضع السياسى القائم فى دولهم، فإن جارتهم إيران تمثل نموذجا بديلا وجاهزا لحكومة تستدعي التأمل. إنهم ربما لا يقبلون الشعار الإيرانى المسمى

* يعنى تعبير الشعبويه نزعه لإسناد المرجعية في كل شأن سياسى الى الشعب بغض النظر أو على حساب مؤسسات النظام السياسى. وهى نزعه عاده ما تتجسد في زعيم سياسى ملهم يتوحد مع الشعب ويتحدث بإسمه في إطار من إحتقار المؤسسات البيروقراطيه للسلطه (المحرر).
** البرلمان الإيرانى (المترجم)

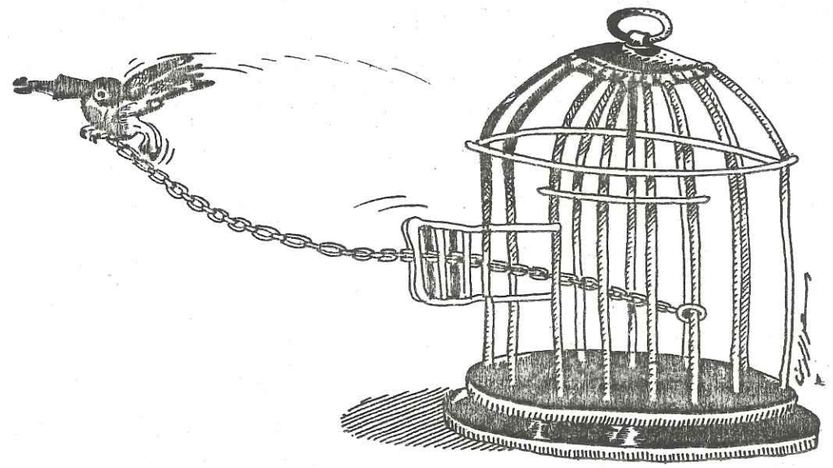

بـ" الديمقراطية الإسلامية"، ولكنهم يلاحظون مشاركة حقيقية من المواطنين فى المسار الحكومى، وهو دور شعبى بغيض عموما للأسر الحاكمة. وعلى الرغم من عدم ارتياحهم للسياسات الداخلية الإيرانية، فإنه يبدو أن هؤلاء الحكام يأملون فى أن تصحيح العلاقات بين حكوماتهم وحكومة طهران يمكن أن يساعد فى إحتواء الإنتشار الخارجى للأفكار السياسية "الخطرة".

إن تصور عرب الخليج لإيران كدولة بها نموذج للتمثيل الحكومى، يمكن أن يحير الكثير من المحللين السياسيين غير العرب. ففى شمال أمريكا وأوروبا، كثيراً ما يصف الإعلام، وأيضا الأكاديميون التقليديون، إيران بأن من يحكمها هم "السلفيون التقليديون" وهو تعبير يستخدم دائما للتحقير، ويفترض قيما معادية للديمقراطية. ولكن يظل الكثيرون فى الخليج ينظرون إلى إيران كقوة تشجع المشاركة الشعبية فى العملية السياسية.

مثلت ايران ظاهرياً نموذجا ديمقراطياً تحت شعار «الديمقراطية الإسلامية» اثار ريبة ومخاوف دول الجوار الخليجية

تظهر إيران، عند مقارنتها بجيرانها العرب، باحتوائها خصائص سياسية تميز الحكومات الديمقراطية. فإذا كان فهمنا للديمقراطية أنها تعنى نموذجا لحكومة تحفظ الحريات المدنية الأساسية لكل المواطنين، وخاصة أولئك الذين يخرجون علانية عن اتفاق الغالبية على القضايا الرئيسية، فإن إيران ليست بديمقراطية. إن الحدود المسموح بها للمعارضة فى إيران ضيقة، خاصة تلك المتعلقة بالقضايا الإجتماعية والسياسية، ذلك أن من المهام الحكومية الهامة معاقبة – وليس حماية – أولئك الذين يخرجون عن هذه الحدود بشكل علنى. ولكن الإيرانيين الذين يحجمون عن تخطى حدود السلوك المسموح به لديهم فرص كبيرة للمشاركة فى الأنشطة السياسية. فيمكنهم أن يدلوا بأصواتهم ويعملوا فى الحملات السياسية، ويمكنهم أيضا أن يرشحوا أنفسهم في الإنتخابات، ويعملوا في المجالس والإدارات التى تنظم توزيع الخدمات الحكومية، ويقدموا الشكاوى ضد المسؤلين المحليين من أجل إنصاف المظلومين، ويمكنهم أخيراً أن ينتقدوا السياسات الحكومية.

إن السياسة الإيرانية تميل إلى إحتوائها على توجه شعبوى. وعادة ما يعلن السياسيون عن إلتزامهم بالدفاع عن حقوق

سيظل المواطنون الخليجيون الذين يشعرون بالاستياء ينظرون لإيران كبديل جذاب، طالما استمر حكامهم في مقاومة المتطلبات المتعلقة بالاصلاح السياسى.

"المستضعفين" (وهم المقهورون، ولكن أصبحت الكلمة تشير إلى فقراء الشعب فى الحضر والريف والذين يكونون غالبية السكان وذلك بعد قيام الثورة الإيرانية). إن هؤلاء الناس هم الذين يدعمون الإيديولوجية السياسية السائدة، وهى بالتحديد أن السلطة يجب أن تكون فى يد الفقيه الأكثر علما بالإسلام والأكثر تقوى في المجتمع. إن الحكومة تعتبر فى الحقيقة حكومة دينية أو ثيوقراطية، حيث يحتل رجال الدين الشيعة المواقع الأساسية لصناعة القرار فى السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. أما الإيرانيون الذين يخالفون مبدأ الحكم بواسطة رجال الدين، أو ما يطلق عليه "ولاية الفقيه" فيتم استبعادهم من المشاركة السياسية. وأولئك الذين يحرضون على تغيير نظام الحكم علانية، فإنهم يخاطرون بحتمية دخولهم السجن ومحاكمتهم بالخيانة.

والمعارضون للنظام يتكونون من أتباع الملكية القديمة والعلمانيين والأكراد، وأيضا الشيعة الذين يقبلون فكرة أن رجال الدين يجب أن يلعبوا دوراً روحياً خاصاً. وعلى الرغم من أن منظمة مجاهدى الخلق والأكراد مازال لديهم بعض الخلايا السرية، فإنه لا يوجد بشكل عام معارضة منظمة ومؤثرة فى مواجهة الحكومة.

وفي النموذج الإيرانى للسياسة الشعبوية، فإن فكرة المعارضة المطيعة لا تجد لها مكانا. فالحكومة تتحمل نوعا من الإنتقاد العنيف لسياساتها داخل "المجلس"، ولكن النواب الذين ينتقدون هذه السياسات يفهمون بشكل عام الحدود التى تفصل بين النقد المقبول وغير المقبول. ويقوم التليفزيون بإذاعة جلسات "المجلس" إذ يقدم للمشاهدين دروسا حية للتمثيل الحكومى من خلال مناقشات النواب، وكيف يعدلون ويسوون خلافاتهم المتعلقة بالتشريعات المطروحة. كما أن لجان "المجلس" تستدعى الوزراء لاستجوابهم أمام العامة بخصوص السياسات التى تثير وجهات النظر المختلفة. إن الإيرانيين الذين يتابعون جلسات المجلس بانتظام يتعرفون على غالبية النواب الذين ينتمون للأحزاب الثلاثة التى تكون الاتفاق الدينى الجماعى.

ويعتبر الغياب الملحوظ للمنظمات السياسية المستقلة عن الإشراف الدينى من الخصائص الواضحة للنظام السياسى الإيرانى. فعلى سبيل المثال، يعد إنشاء الأحزاب السياسية أمراً جائزاً من الناحية القانونية، ولكن لم تتم الموافقة بالترخيص لأية طلبات قدمت خلال السنوات الأربع الماضية، وذلك لمنع إعادة تنظيم بعض الأحزاب مثل "حركة التحرر فى إيران" والذى لعب دوراً هاماً فى ثورة عام ١٩٧٨-١٩٧٩. ويعتبر قائده (مهدى

يرى العرب المحرومون من حقوقهم الشرعيه في الحكومة الإسلامية بإيران نموذجاً للديمقراطية في إطار إسلامي.

بازراجان) من المنتقدين لسياسات الحكومة لأكثر من عقد كامل، وهو ممن لا يهابون شيئا ، إذ رفض أساليب تهديده بتكتيك التخويف والترهيب مثل اعتقال ابنه العام الماضى، بالإضافة للعديد من زملاء عمره السياسيين. إن بعض رجال الدين الذين يعون السخط المنتشر في الطبقات الوسطى والعليا يخافون من قيام حزب يقوده "بازراجان" وإمكانية تطويره ليصبح حركة معارضة قوية.

إن النظام السياسي الإيرانى الذى يتميز بالتعقيد لا ينال الرضا الكامل فى منطقة الخليج، فى نفس الوقت الذى ينظر فيه العرب الذين لا يتمتعون بحقوقهم السياسية الشرعية بإنبهار للحقوق السياسية التى يتمتع بها المواطن الإيرانى العادى، وذلك دون وعى حقيقى للقيود السياسية المفروضة. كما أن السياسات الإيرانية غير مفهومة بدقة فى الغرب حيث الاندهاش من القيود الإجتماعية يفوق مثيله نحو القيود السياسية. وتنصب التحليلات التقليدية للجمهورية الإسلامية على التشريعات الموضوعة للتحكم فى السلوك الإجتماعى خصوصا بالنسبة للمرأة. وهؤلاء المحللون يشيرون بشكل صريح وفج إلى أن تلك القوانين تعد محصلة لا يمكن تفاديها لأى حكومة إسلامية، لأنها ستكون بالضرورة سلطوية. وفى إيران يقوم التشريع الخاص بالسلوك الشخصى بتقييد حرية الاختيار لدى الأشخاص. وهناك أقلية ذات طابع خاص من الإيرانيين مكونة من المهنيين المحترفين فى الطبقتين الوسطى والعليا الذين يعيشون فى طهران والمدن الكبرى الأخرى الذين يقاومون هذه القوانين لكونها تشكل انتهاكاً لحرياتهم الشخصية. ومن أكثر القوانين إثارة للجدل تلك الخاصة بالحجاب، وهو اللباس المفروض قانونا على السيدات الإيرانيات. وهذه القوانين ليست بإسلامية، وهى تمثل فى الحقيقة تصنيفا للقيم الإجتماعية المحافظة وللتحيزات السائدة فى دولة تسيطر عليها العقلية الذكورية لمجتمع البازار والمدن الصغيرة. أماغالبية الإيرانيين الذين يكونون الطبقة الدنيا فى الريف والحضر فهم يعتنقون نفس القيم ولا يعارضون معظم هذه القوانين.

إن فرض الحجاب والتشريعات المشابهة والمتعلقة بالسلوك الشخصى تسبب ضيقاً للغرب، ولكنها لا تغضب عرب الخليج. وعلى العكس فإن الكثيرين فى هذه الدول المحافظة إجتماعيا يعتقدون أن التجربة الإيرانية تعتبر مثالا لإنسجام سياسات حكومة ممثلة للشعب مع القيم التقليدية العزيزة على النفس. وإن اهتمام الغرب بالحجاب يميل إلى تجاهل حقيقة أن المجتمع الإيرانى يعتبر بشكل عام أكثر انفتاحا وليبرالية من أمثاله فى منطقة الخليج، وهو ما يدعو للسخرية؛ وإن مقارنة ذلك مع المملكة العربية السعودية لهو أكثر الأمثلة وضوحا. فإيران مثلا لا تمنع السيدات من قيادة السيارات أو من العمل فى المكاتب والمصانع مع الرجال.

إن تصور عرب الخليج عن تشابه الأعراف الاجتماعية بإيران مع مجتمعاتهم يزيد من اهتمامهم بالإختلافات السياسية بين الجمهورية الإسلامية ودول مجلس التعاون الخليجى. فدعاية إيران عن ممارستها للتمثيل الحكومي يبدو جزءاً لا يتجزأ من إتجاه عالمى. إن التغيرات السياسية فى الإتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية بالإضافة إلى ما يحدث فى دول عربية مثل الجزائر والأردن واليمن يوضح أنه قد أثار الاهتمام فى منطقة الخليج العربى كلها نحو مشاركة أكبر في الحكومة. وذلك يثير المشاكل للأسر الحاكمة بالوراثة التى تنظر إلى متطلبات الديمقراطية كتهديد. وفى الكويت حيث الضغوط نحو الإصلاح السياسي هى الأكبر حجما ثمه شكوك سائدة بأن أسرة الصباح الحاكمة سوف تتيح شكلا من أشكال المشاركة الحقيقية فى انتخابات "المجلس" والتى تبدأ فى أكتوبر ١٩٩٢. ويرى العرب المحرومون من حقوقهم الشرعية في الحكومة الإسلامية بإيران نموذجاً للديمقراطية فى إطار إسلامى. وطالما سيستمر حكام الخليج فى مقاومة المتطلبات المتعلقة بالإصلاح السياسي ، فإن المواطنين الذين يشعرون بالاستياء سوف يظلون ينظرون لإيران كبديل جذاب.

الدولة والبرجوازية فى الخليج العربي *

فريد محمدى **

هناك أسطورة واسعة الانتشار تقول بأن رجال الأعمال الخليجيين قد راكموا ثرواتهم الهائلة بالفطنة والحيلة التجارية التقليدية والتي تم صقلها عبر الأجيال. ولاشك أن هذا صحيح في بعض الحالات، إلا أن أغلب رجال الأعمال في الخليج الحديث، خليج مرحله النقط، قد كونوا ثرواتهم بطرق أقل سحرا. فبالنسبة للبعض، كانت الأداة هي المضاربة علي الأراضي، حيث حصلوا علي مساعدات ذات شأن من مبيعات الأراضي الحكومية، بينما حصل آخرون علي عقود حكومية أو استفادوا من دعم حكومي أو قروض حكومية رخيصة. كما طور آخرون روابط قوية مع أعضاء بالأسرة المالكة المحلية، وبذا استطاعوا الحصول علي عمولات كبيرة من عقود كبري. فضلا عن ذلك، استفاد أغلب مواطني الخليج من برامج توزيع الدخل- الرواتب الحكومية، العوائد ، المنح والدعم. وفي أغلب حالات مراكمة الثروات الفردية الكبيرة، كان المصدر هو موازنة الدولة أو كرم الأسرة الحاكمة.

* نشر بعدد Nov.-Dec. 1992, No. 179,Vol.22 (MERIP)

** محرر في المجلة وباحث اقتصادى في واشنطن دى سي Washington, D.C

هذا وينسب البعض ضعف هذه الطبقة البرجوازية إلي اعتمادها الكامل فعليا علي الحكومة كمصدر للدخل. ففي ظل عدم الأمان الدائم وافتقاد أية طريقة لإدامة ثرواتهم، يعاني هؤلاء الأغنياء المثيرون للشفقة من أحد أشكال العبودية المتميزة. وينسب آخرون هذه الحالة إلي مهادنة تاريخية بين الأسر المالكة وطبقات تجار ما قبل البترول، الذين جاءت ثرواتهم الأصلية من صيد اللؤلؤ وتجارة مراكز التجميع والتوزيع/تجارة القوافل: أولئك التجار الذين تخلوا عن المشاركة السياسية نظير ثروة تتجاوز أحلامهم الأكثر جموحاً.

وقد يكون هؤلاء منزوعي القوة، إلا أن المهادنة التاريخية تركت قطاع الأعمال الخليجي في غني فاحش. أما ما قد لايكون واضحا بالقدر نفسه، فهو أن هذه الطبقة تتسم بسيولة مدهشة، وهي سيولة يتم الحفاظ عليها من خلال المراكز المالية الأكثر أمنا. فما كان الكويتيون مثلا ليستمروا يوما واحدا في حياة المنفي لولا حساباتهم المالية الخاصة والحكومية فيما وراء البحار. وتحديدا فقد تراكمت هذه المبالغ في الخارج من أجل مواجهة مثل هذه الظروف.

في الماضي، لم يكن هذا التراكم الخارجي للثروات بواسطة القطاع الخاص مقلقا للأسر الحاكمة في الخليج – التي مارست في الواقع نفس العادات الادخارية. إلا أن مخططي وتكنوقراط الحكومات اشتكوا من أن التدفقات الخارجية لرأس المال الخاص قد مثلت استنزافا مستمرا لموازين مدفوعات بلدانهم، واستبعدت أية استثمارات خاصة محلية تتسم بالجدية علي المدي الطويل، وبالتالي أضعفت جهود تنويع الاقتصادات بعيدا عن البترول. ولكن تصريحاتهم وإغراءاتهم لجذب رأس المال الخاص إلي إمارات الخليج قد لاقت إهمالاً واضحاً في مناخ أسعار البترول المرتفعة والفوائض المالية الكبيرة في أوائل الثمانينات.

ولقد أصبحت الحالة أكثر حرجا بعد انتكاسة أسعار البترول عام ١٩٨٦، عندما تسارعت التدفقات الخاصة للخارج في ظل ظروف اقتصادية محلية تزداد سوءا، إلي جانب تصاعد المخاوف من انتصار إيراني علي العراق في ساحة المعركة. وقد ضاعفت هذه التدفقات من تأثيرات الإنخفاض الحاد في عوائد صادرات البترول، وراحت البنوك المركزية المعنية تتدخل لدعم الميزان الخارجي، عن طريق تخفيض ما تحتفظ به من عملات أجنبية. وبحلول ١٩٨٨، ورغم أن العجز في ميزان المدفوعات كان قد انخفض، فإن النزيف قد تواصل، مهددا في بعض الأحيان بنقص حاد في مختلف الاحتياطات الأجنبية. في ظل هذه الاوضاع حاولت السعودية والبحرين وعمان والكويت استخدام وسائل غير مباشرة لإعادة جذب رأس المال الخاص، وذلك من خلال بيع السندات الحكومية المحلية أو أذونات الخزانة.

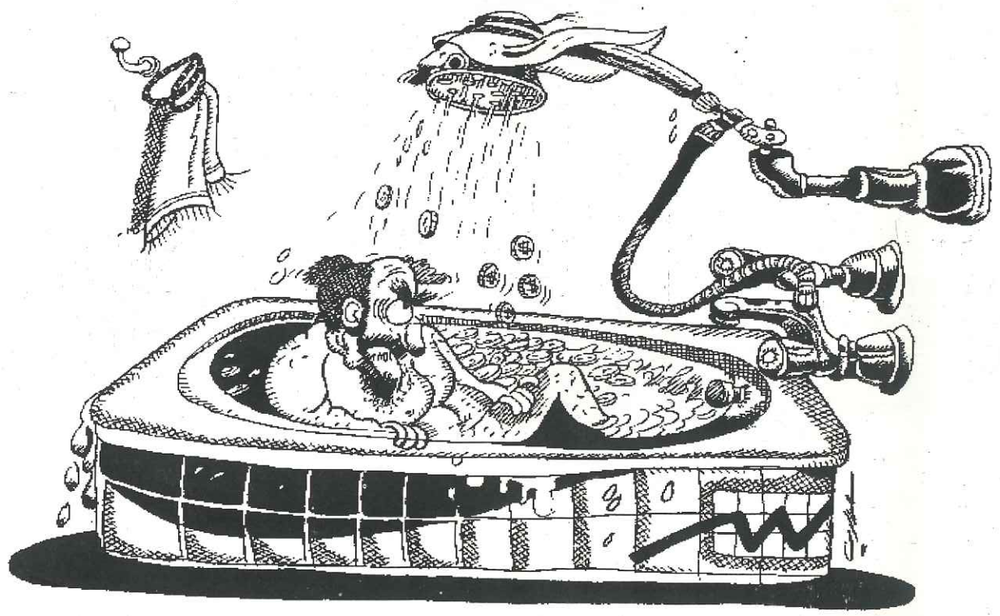

وقد آلت هذه المحاولة لإعادة إجتذاب رأس المال الخاص إلي الوطن إلى الفشل في الغالب. فالسعودية، مثلا وجدت نفسها في النهاية تبيع أغلب سنداتها الحكومية لنفسها (وبشكل أدق، لهيئات حكومية مستقلة مثل صندوق الاستثمار العام وصندوق الضمان الاجتماعي). ولم تذهب سوي حصة ضئيلة للبنوك التجارية الخاصة. ورغم أن الوسائل قد اختلفت في إمارات الخليج الأخرى، فإن النتيجة كانت واحدة لأسباب أمنية، لم يرغب القطاع الخاص ببساطة في إعادة توطين أمواله والحصول علي إصول محلية.

إدارة الازمة

جدير بالذكر أن الوضع قد تحسن قليلا خلال عامي ١٩٨٩و١٩٩٠. وقد عجلت ثلاثة عوامل أساسية من عودة رأس المال الخاص جزئياً، أولا: انتهت الحرب الإيرانية – العراقية، ولم تعد إيران تمثل التهديد الذي مثلته من قبل، وثانيا: ساعد الانتعاش المحدود في أسعار البترول والإنفاق الحكومي، مضافا إلي ذلك الحاجة لاستبدال المباني والمعدات المتقادمة، علي زيادة ثقة قطاع الأعمال، وثالثا: أصبحت المشكلات التي واجهها القطاع المالي المحلي في أوائل الثمانينات أقل حدة. هذا ولم تغير أي من تدفقات رأس المال العائدة إلي الخليج بشكل جوهري الاقتصادات المحلية، لكنها قللت الضغوط علي ميزان المدفوعات. وقد توقفت هذه النزعة فجأة في أغسطس ١٩٩٠، عندما غزت القوات العراقية الكويت.

وفي أعقاب الغزو، تولت البنوك المركزية والسلطات المالية في الخليج مهمة وقف الهروب الهائل لرأس المال وتحقيق الاستقرار للنظام المصرفي. واستعادت المصارف المركزية في المنطقة بسرعة الثقة في العملات والأنظمة المصرفية لبلادها، وبالطبع كان لوصول القوات الأمريكية إلي السعودية دور كبير في تبديد المخاوف.

أمام حكومات الخليج لكي تمول العجز الخطير في الموازنة وفي الميزان الخارجي ثلاث خيارات:

- **الإقتراض من الخارج.**
- **الإقتراض من القطاع الخاص المحلي.**
- **التخلي عن قطاعات من الإقتاد المحلي لا تزال مملوكة للدولة أو للأسر المالكة.**

ورغم أن رأس المال الخاص لم يعد سريعا في الشهور الأولى إلا أن رجال الأعمال قد تخلصوا من الذعر، بل وجدوا بالفعل أن تلبية الاحتياجات المادية للقوات الأجنبية التي وصلت حديثا يعد أمرا مربحا للغاية. دع عنك عقود الدفاع المدني العديدة. ومع ذلك، فإن مايقدر بـ ١٥ إلي ٢٠ بليون دولار (حوالي ١٥٪ من أصول النظام النقدي الخليجي) قد تدفقت إلي خارج المنطقة في الربع الثالث من عام ١٩٩٠، وهي ضربة جد كبيرة للاحتياطات البنكية للحكومة والبنوك التجارية. أما ثاني مهام إدارة الأزمة– تمويل الحرب – فقد تحملتها أساسا السعودية والكويت. كلفت أزمة الخليج بما في ذلك المدفوعات للولايات المتحدة والبلدان الأخري ومشتريات السلاح حكومات المنطقة ما يزيد على ٥٠ بليون دولار بالعملة الصعبة، مما أجبر الحكومات على الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية وعلى المزيد من تخفيض أصولها الخارجية. تبدو هذه الجولة من استنزاف الأصول، علي الأقل في الوقت الحاضر، كأنها آخر جولة ممكنة من هذا النوع، حيث أن مستويات الاحتياطات الأجنبية وصلت إلي أقل من " الحدود الدنيا" اللازمة لاستمرار الثقة الدولية في عملات هذه البلدان. هذا ويختلف الوضع من بلد إلي آخر– فما سبق أبعد عن الحقيقة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة وقطر– وإن كان يصف عامة الحالة المالية للمدينين الخالصين: السعودية والكويت.

علي هذه الحكومات الآن أن تواجه المشكلتين الاقتصاديتين الأساسيتين: عجز الموازنة الهيكلية وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. ومما يفاقم الوضع، أن ثمة ضغوطاً محلية لإنعاش الاقتصادات من خلال الانفاق العام، وضغوطاً محلية (من الأسر المالكة أساسا) وأجنبية لزيادة مشتريات السلاح، والحاجة للحفاظ علي حصص سوق البترول الدولي، وهو ما يقتضي إنفاقا أكبر علي خطط توسيع سوق البترول. وتتحمل الكويت بالإضافة

تولى بعض العائلات المشتغلة في مجال الأعمال اهتماما أكبر بالمجال السياسى في بلادها

إلي ذلك أعباء إعادة بناء بنيتها التحتية.

إزاء كل هذه المتطلبات الانفاقية، وحيث يتوقع أن تظل عائدات البترول ثابتة نسبيا خلال السنوات العديدة القادمة، فإن حكومات المنطقة ستظل تواجه عجزا خطيرا في الموازنة وعجزاً موازيا في الميزان الخارجي. ولكي تمول هذا العجز فإن أمام حكومات الخليج اختيارات ثلاثة:

١- الاقتراض من الخارج.

٢- الاقتراض من القطاع الخاص المحلي،

٣- التخلي عن قطاعات مربحة من الاقتصاد المحلي لاتزال مملوكة للدول أو الأسر المالكة.

قيود علي الاقتراض

لقد بدأ بالفعل الاقتراض من البنوك الأجنبية. ففي عام ١٩٩١، رتبت حكومتا السعودية والكويت معا لإقتراض حوالي (١١بليون دولار) من البنوك الدولية. وفي عام ١٩٩٢، قامت عدة مشروعات مشتركة في مجال البتروكيماويات مملوكة لشركة البترول العملاقة التي تسيطرعليها الحكومة، «سابيك» (أو الشركة السعودية للصناعات الأساسية)، وكذلك شركة «أرامكو» وشركة الشحن البحري التابعة لها، «ڤيلا»، بطرق أبواب أسواق رأس المال الدولية من أجل الحصول علي قروض متوسطة الأجل تبلغ حوالي (٤ملايين دولار) في الإجمالي. حتي الآن كان المصرفيون الدوليون علي إستعداد لتقديم قروض لمثل هؤلاء المقترضين، إلا أن شهيتهم محدودة إزاء هذا النوع من الإقتراض السيادي. وستصل أغلب حكومات الخليج إلي وضع مالى شديد الحرج في وقت قريب إذا استمر هذا الحجم من الاقتراض.

لدي حكومات الخليج أيضا اختيار الاقتراض من القطاع الخاص المحلي مباشرة أومن البنوك التجارية، اعتمادا علي إحتمال قيام الشركات الخاصة والأفراد بإعادة أموالهم للوطن وإيداعها البنوك. كما أن الاستثمارات العائدة ستقلل أيضا من ضغوط إنعاش الاقتصاد، وهي المهمة الملقاة علي موازنة الدولة.

لا تزال المشكلة القديمة المتمثلة في كيفية إجتذاب رأس المال الخاص للعودة إلي الوطن قائمة. في الكويت، كان رد فعل القطاع الخاص مخيبا للآمال، إذ آثر الاحتفاظ بأمواله وراء البحار، رغم إلغاء الحكومة لعشرين بليون دولار من الديون الخاصة. وتجرب البحرين وسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بقية الخليج أو من خارجه: بدءاً بجهود تحسين البنية التحتية المحلية- بما في ذلك بناء مطار جديد وإقامة بنك للتنمية الاقتصادية- إلي السماح ببث إرسال السي. ان. ان. CNN لمدة ٢٤ ساعة يوميا، إلي تدريب الشرطة المحلية علي الابتسام وقول « يوم سعيد » بالانجليزية (have a nice day)

بيئة مواتية

البلدان اللذان شهدا عودة رأس المال الخاص بأحجام كبيرة هما السعودية والإمارات. ويعود ذلك لثلاثة عوامل: أولا - إدراك أنه ليس ثمة إحتمالات جديه لحدوث تهديدات خارجية أو داخلية للإستقرار السياسي- فالمنطق يقول إنه إذا كانت الولايات المتحدة قد حمت السعوديين مرة، فإنها ستكون مستعدة لتكرار ذلك مرة أخري وثانياً: في ظل الكساد الذي يخيم علي أغلب العالم الصناعي، تبدو معدلات العائد علي الاستثمارات وقد تحسنت كثيرا علي أرض الوطن. وثالثا - لا يستطيع رجال الأعمال أن يجدوا بنية تحتية في مستوي «العالم الأول»، ودعماً حكومياً هائلاً (زاد في السعودية مؤخرا)، وعمالة رخيصة من العالم الثالث تفرض الحكومة عليها إنضباطاً صارماً بقدر ما يجدونه فى هذه المنطقة !

بالنسبة للسعودية، خطت عودة رأس المال الخاص خطوات واسعة نحو إحياء البناء المحلي والتجارة والخدمات المالية. والواقع أن أداء الاستثمارات البنكية كان من الجودة بحيث أثار قلق المطاوعين والشيخ بن باز كبير «علماء» المملكة، إلا أن المستثمرين المحليين قد أهملوا إلي حد كبير التصريحات الدينية ضد الاستثمارات البنكية.

وقد سمحت عودة هذه السيولة للسعوديين بتمويل عجز كبير آخر في موازنة الحكومة (يقدر بحوالي ٣٠ بليون ريال سعودي)، فضلا عن عدة بنود واسعة خارج الموازنة مثل قرض بـ

٢،٧ مليون لتمويل شراء طائرات مقاتلة من طراز تورنادو من المملكة المتحدة إلي جانب أنها سمحت كذلك لوكالة النقد السعودية بإعادة بناء أصولها من العملات الأجنبية تدريجيا.

ومع ذلك فهناك مؤشرات علي أن هذه التدفقات قد لاتكون كافية للحفاظ علي الدخول الحالية ومعدلات النمو المستقبلية. وقد يكون من الضروري للحكومة أن تعقد صفقات شراكة مع بعض عائلات الأعمال لدفعهم نحو تمويل مشروعات كبري مباشرة. وقد تأتي ضغوط المشاركه في هذه المشروعات المربحة من القطاع الخاص، الذي لم يتسن له الوصول للمشروعات الكبري (والأرباح الكبري) لحوالي نصف عقد.

توجد إمكانية لذلك في القطاع الأكثر ربحية من غيره: البترول، حيث تنخرط الحكومة حاليا في ثلاثة خطوط توسيع. تنوي «أرامكو» زيادة القدرة علي ضخ البترول إلي ١٠ ملايين برميل يوميا، وتنوي «سامارك» تحسين قدرتها التكريرية، ولدي «أرامكو» خطط لزيادة القدرة علي التكرير والتسويق في الخارج. ومن الممكن تصور فتح جزء من هذه المشروعات أمام القطاع الخاص. لقد تم مؤخرا تعويم شركة في سوق الأسهم السعودية كانت قد اشترت ٥٠ ٪ من الأصول التكريرية لشركة «بلچيان- فينا» في الولايات المتحدة، وحصلت فيما يقال علي عقد امداد خام من «أرامكو». كما لعبت الحكومة أيضا دورا بالغ الأهمية في مساعده شركة «نمر بتروليوم»، المملوكة لأسرة ابن محفوظ على الوصول للسوق اليمني.

يمكن طرح ملاحظتين أوليتين حول هذه التطورات. أولا: أصبحت حكومات الخليج أكثر إعتمادا علي القطاع الخاص لتمويل عملياتها، ووسعت المجالات المفتوحة للاستثمار. ثانيا: تولي بعض العائلات المشتغله فى مجال الأعمال إهتماماً أكبر بالمجال السياسى فى بلادها وهي تسلك بشكل واع (علي الأقل من حيث الرغبة) كطبقة. فالعريضة التي قدمها رجال أعمال وتكنوقراط ومثقفون سعوديون للملك مؤخرا كانت تمثل جزئيا رد فعل علي القوة المتزايدة للمتشددين الأصوليين، إلا أنها كانت بالأساس دعوة لبعض الانفتاح في النظام السياسي المغلق وبعض القيود علي تجاوزات الأسرة المالكة. كما أن رجال الأعمال الكويتيين قد رفعوا أصواتهم المطالبة بالديمقراطية لأنهم يشعرون بعدم كفاءة الأسرة المالكة وافتقادها لمصداقيتها السياسية. حتي رجال الأعمال البحرينيين المشهورين بالوداعة السياسية قد طالبوا مؤخرا برسوم وضرائب حكومية أقل وتدخلات ملكية أقل في شئونهم.

هل يعني ذلك نهاية المهادنة التاريخية ؟ لا يبدو مؤكداً أن رجال الأعمال يرغبون حقا في رؤية نهاية الملكية (مع احتمال إستثناء الكويت). فالأسرة المالكة وشرطتها السرية تسيطر علي المنشقين الخطرين في هذه البلدان (الشيعة الراديكاليين في البحرين والكويت، والاصوليين المنتمين للطبقة المتوسطة الدنيا في السعودية)، وتمارس بكفاءة معقولة دور السمسرة السياسية بين مختلف المجموعات المكونة للمجتمع: القبائل، علماء الدين، البيروقراطية....إلخ.

ولكن في حين أنهم قد لا يرغبون في إنهاء تلك المساومة التاريخية، فإن طبقة رجال الأعمال تريد لكي توفر المال اللازم للنمو المستقبلي للاقتصاد: سياسات إقتصادية أكثر «عقلانية» تعزز مصالحها وربما أيضا أن تكون لها كلمة في تصميم الموازنة.

والأهم من ذلك أن قطاع الأعمال يريد الحد من التجاوزات الملكية، سواءاً كان الإثراء الفردي لأمراء أفراداً أو الإنفاق العشوائى علي مشروعات مدللة (وأهمها صفقات السلاح)، فضلا عن تقليل التدخل الملكي

الفعل الطبقي في الشرق الأوسط *

كارين فايفر **

Power and Stability in the Middle East

القوة والاستقرار في الشرق الأوسط

Edited By Beuk Berberoglu. London: Zed Books, 1989

A political Economy of the Middle East: State, Class and Economic Development

اقتصاد سياسي للشرق الأوسط : الدولة، الطبقة والتنمية الاقتصادية

By Alan Richards and John Waterbury, Boulder, Co: Westview Press, 1990.

هل التحليل الطبقى مناسب لفهم الشرق الأوسط المعاصر؟ يقدم هذان المجلدان مادة لاعادة التفكير في المقاربات التحليلية التي استخدمها علماء اجتماعيون فيما يتعلق بقضايا التحول الاجتماعي- الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في القرن العشرين. والتباين بين الكتابين مفيد في هذا المجال، وكذلك الاسهامات الفريدة لكل كتاب.

وقد قررتهما علي طلبة المادة التي أدرسها : اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كتدريب محفز علي المقارنة بين تقنيات التحليل، وكذلك كأمثلة دراسية مفيدة لسياق الواقع الاقتصادي للمنطقة.

وهناك عدد محدود نسبيا من الأدبيات المكتوبة بالانجليزية حول التحول الاجتماعي- الاقتصادي المعاصر لهذه المنطقة كمنطقة. فغالبية الأعمال تتناول هذا البلد أوذاك، في حين تتسم المقارنات بالتشتت. ويتخذ هذان المجلدان مقاربة إقليمية ويتناولان بشكل صريح الطبقة كأداة تحليلية. ويتمثل رائدهما الثقافي المشترك في (روجر أوين Roger Owen)، الذي يرتكز عمله التركيبي الكبير حول التحول في الشرق الأوسط، " الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ١٨٠٠-١٩١٤ " (NewYork:Methuen,198) علي الفرضية المركزية القائلة بأن السؤالين الأساسيين لفهم العملية التاريخية هما الإنتاج : كيف يتم، وفائض الإنتاج : من ينتزعه وكيف؟

وثمة أعمال تركيبية أخري تتناول المنطقة ككل- تاريخ اقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لشارل عيسوي (New York:Columbia University Press,) ومحددات التنمية الاقتصادية العربية ليوسف صايغ (New York: St. Martin's Press, 1978) . والتغيير الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط (San Frnaisco: Pacific Books, 1984) لإلياس توما - وهى تستنبط اتجاهات ومشكلات المدي الطويل، وتوفر مقداراً كبيراً من المادة المقارنة، ودمج شمال أفريقيا (وهو ما لم يفعله أوين بالنسبة للفترة التي تناولها) في عروضها. ولكن في حين أن هذه الأعمال تعترف بوجود لا مساواة اقتصادية وقضايا "طبقية" أخري، فإنها لا تتخذ من الطبقة مفهوما تحليلياً مركزياً، ولا تتناول الديناميات الطبقية كقوة محركة في العملية التاريخية. وتتخذ الروايات التي يقصونها بالتالي طابعاً وصفياً وليس تحليلياً : نعرف من هذه الأعمال ما حدث، ولكننا لا نعلم منها لماذا يسير التاريخ علي النحو الذي يسير عليه.

من بين الكتابين اللذين نعرض لهما هنا، ينتمي كتاب بربروجلو Berberoglu للتراث الماركسي بشكل أدق. فالمقالات جميعا تشترك في مقاربة نظرية واحدة والتزام

* نشر بعدد May-June 1991 No. 170 Vol.21(MERIP)

** محررة في مجلة ميرب درست الاقتصاد في كلية سميث نورثهامستون، ما ستشيوستس

مشترك بفهم النضالات الشعبية. فالمقالات التي تتناول مصر (أحمد عظيم) وسوريا (فرد لاوسون Fred Lawson) مثلا تشرح كيف أن الديناميات داخل صفوف الشرائح المتعددة للطبقة الرأسمالية تفاعلت مع تطور الدولة والنظام الحاكم. أما المقالات التي تتناول السعودية (غسان سلامة) وإيران (فريدة فرهي) فتتعامل مع ظهور الدولة المعاصرة القوية كنتاج للتاريخ، في تضاد مع المقاربات النظرية غير الماركسية المألوفة التي تتناول الدولة كمعطي. وتصور المقالات حول العراق (چو ستورك) وشمال أفريقيا (دڤيد سيدون) الدولة كساحة تمارس عليها الصراعات والتحالفات بين الطبقات. وتبين المقالات حول الفلسطينيين (باميلا آن سميث) والأرمن (پول سابا) التشابك بين المسألة الطبقية والوطنية في هذه المنطقة من العالم، في حين تربط مقالة (چولي پتيت) ببراعة الأبعاد المتعلقة بالنوع Gender (ذكر / أنثى) والوطنية والطبقية علي أرضية مقارنة.

مقالات الكتاب قصيرة، مركزة وملموسة في عرضها لمادتها، وتوفر مقدمات واضحة للبلدان والقضايا المختلفة لغير المتخصص. وهي توفر خلفية ممتازة للنقاشات حول أزمة الخليج في عام ١٩٩٠. وتمثل المقالات التي تقارن بين بلدان وجماعات - پتيت، سيدون وسابا- وكذلك بعض التعليقات المختصرة للمحرر في المقدمة، بداية جيدة نحو تركيبة إقليمية تشتد الحاجة إليها. إلا أن المجلد في النهاية لا يحقق هذا الهدف بسبب افتقاده لخاتمة تفسر وتقارن ما بين النتائج المتعلقة بمختلف البلدان علي صعيد المنطقة بأسرها.

يحافظ مجلد (ريتشاردز و ووتربورى) علي تركيزه المطرد على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمنطقة، كما يتمتع بتجانس جذاب في حجمه يستحيل وجوده في مجلد واحد. ويتمثل هدفه في تحليل عمليات التحول الاجتماعي- الاقتصادي، باستخدام العديد من الأمثلة الملموسة من بلدان المنطقة، واستخلاص دروس يمكن تطبيقها فى أماكن أخرى. إلا أن (ريتشاردز و ووتربورى) للأسف لا يطرحان مفهوم "التنمية" ذاته للتساؤل، وهو ما يحد من مدى التحدى الذى يمثله عملهما للحكمة السائدة. ولكن ما يميزهما هو تناولهما لكافة قضايا وموضوعات "التنمية"، من النمو السكاني إلي نقص الامدادات الزراعية إلي اختيار التكنولوچيا الصناعية إلي دور الدولة، مقارنين بين العديد من التجارب ومستخلصين تيمات ومشكلات مشتركة.

ومثل العلماء الاجتماعيين الماركسيين، وعلى خلاف المدارس الليبرالية والمحافظة في العديد من ميادين العلوم الاجتماعية، فإن ريتشاردز و ووتربورى واعيان باختيارهما على صعيد النظرية والمنهج. ومثل الماركسيين أيضا يستخدمان الطبقة صراحة كمفهوم تحليل هام. إلا أنهما يختلفان بمسافة حذرة تفصلهما عن الماركسيين في النظرية والمنهج علي حد سواء، حيث يستخدمان المفاهيم الماركسية

لأغراض تحليلية محددة في حين ينتقدان بقية ما يعرفونه بأنه المقاربة الماركسية. ويستند إذن تجانس موقفهما الفريد علي دعامتين هما الاتساق الداخلي لتحليلهما والدقة التي يصوران بها الرؤية الماركسية في تباينها عن رؤيتهما.

يعرف ريشاردز و ووتربورى نفسيهما كاقتصاديين سياسيين، وهو ما يعنى أنهما عالمان اجتماعيان مهتمان بـ "التنمية" بالمعني الواسع – وليس فقط بالنمو الاقتصادى مقاسا بشكل ضيق وإنما أيضا بقضايا العدالة والتغيير المؤسسى في المجتمعات النامية. وفي رأيهما، فإن "الاقتصاد السياسى" له ثلاثة أبعاد أساسية: التحول الهيكلى (علي سبيل المثال التوسيع النسبى للصناعة علي حساب الزراعة)، وبنية الدولة وسياستها (القوة المؤسسية عل صعيد كل من أدوات القمع وتوجيه التغيير الاجتماعي والاقتصادى)، والطبقة (مجموعة من الناس تشترك في موقع مشترك من حقوق الملكية أو علاقة مشتركة بعملية الانتاج).

حتي الآن، لايبدو ذلك مختلفا بحدة عن الاهتمامات التي يتناولها مجلد بربروجلو. إلا أن الفارق يتضح فيما يلى: يفترض ريتشاردز و ووتربورى أن أبعاد الاقتصاد السياسى الثلاثة تتسم بالاعتماد المتبادل: "كل واحد يؤثر في الآخر ويشكله، كل بعد إذن هو سبب ونتيجة معا، وهما يتبادلان ويقتسمان السبب والنتيجة. وهما يقولان أن "نموذجنا يقوم على السببية المتبادلة" فلا يوجد مدخل واحد لفهم العملية التاريخية.

تباين هذه الرؤية مع رأي ماركس وأغلب الماركسيين المعاصرين التى تفترض أن النشاط الانتاجى للبشر هو القوة المحركة للتغيير الاجتماعي. إن ما يجعل التاريخ الانسانى يتطور، وفق الرأى الماركسى، هو الطابع الفريد الخاص بالجنس البشري والمتمثل في أن البشر يتفاعلون مع بيئتهم لتغييرها، وبذلك يحفزون استجابات من فاعلين بشريين نشطين آخرين. ومدخل فهم المجتمع والتغيير الاجتماعي إذن هو علاقة البشر بالانتاج؛ وبالنسبة للمجتمعات الطبقية، يتمثل هذا المدخل في العلاقات الطبقية. أما التحول الهيكلي وسياسة الدولة فهما النتيجة المنطقية للفعل البشري، التي تصبح بعد ذلك جزءاً من الظروف التي تحدث في إطارها المجموعة التالية من الأفعال البشرية. توجد هناك تبادلية في السببية، دورة من التغذية المرتجعة، فعل ورد فعل، ولكن المدخل هو النشاط الانسانى.

ولا يتمسك ريتشاردز و ووتربورى بالنموذج النقي للسببية المتبادلة. إنهما يعترفان ضمنا بأنه لكي يتوفر للنموذج أية قوة تفسيرية علي الإطلاق، فإنه يتعين عليه أن يفترض مدخلا معينا لدورة علاقات التغذية المرتجعة. ومدخلهما هو البعد الثاني للاقتصاد السياسي كما يعرفانه: بنية وسياسة الدولة. هذا المدخل هو: "...صياغة السياسات العامة التي تشكل توزيع الموارد داخل المجتمعات والنتائج السياسية التي تنتج عن ذلك... وكما سنوضح تكرارا، فإن هذه السلطات، والمتمثلة في الناس الذين يشكلون الحكومة ويشغلون المواقع العليا للبيروقراطيات والمشروعات العامة،

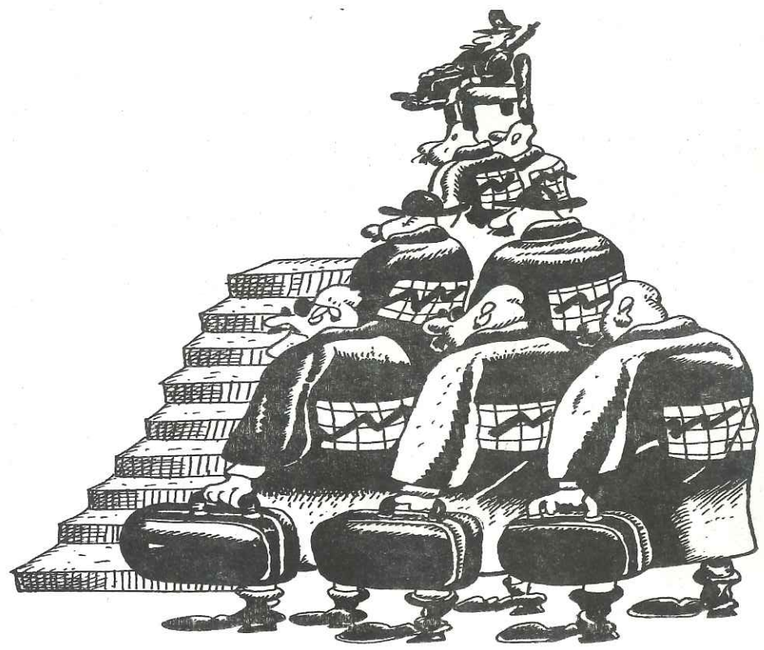

كثيرا ما يكونون مجموعة مستقلة من الفاعلين ومن المصالح في حد ذاتهم" (ص٢).

في تحليل ريتشاردز و ووتربورى، تعد الدولة المستقلة القوية والسياسة التدخلية للدولة هي القوة القائدة في المنطقة. إنها تخلق وتشكل الطبقات، وتحدد مسار التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي، وتعود أصولها إلي تاريخ المنطقة، أى "سياسة نزع الاستعمار والتنمية" (ص١٨٥). والدولة أيضا عليها أن تستجيب لضغوط طبقية، بما في ذلك الضغوط الناتجة عن السياسات السابقة للدولة ذاتها، وللضرورات الناشئة عن نتائج مشروعات التنمية التي أدخلتها الدولة وعملياتها المتناقضة، إلا أن الدولة تظل هي الطرف الفاعل، المبادر. السياسة الطبقية والتحليل الطبقي لهما أهمية ثانوية، حيث أن الطبقات عاجزة نسبيا في مواجهة الدولة القوية.

وفي طرحهما للقضية، كثيرا ما يذكر ريتشاردز و وتربورى عوامل طبقية، لكنهما لايتناولان التحليل الطبقي ذاته إلا في الفصل قبل الاخير من الكتاب، حيث يكونان قد وضعا بالفعل أسس تفسيرهما: "إن هدفنا هنا هو تقديم صورة إجمالية لكيفية إسهام سياسات الدولة في تشكيل الطبقات والطرق التي عبرت بها المصالح الطبقية عن نفسها" (ص٤٠١). وهما يميزان رأيهما عما يرونه الرأي "الذرائعي" للماركسيين فيما يتعلق بالعلاقة بين الطبقات والدولة: أى الرأى القائل بأن البرجوازية، في النظام الرأسمالي، تسيطر علي الدولة وتستخدمها لإدارة النظام السياسي والاقتصادي لصالحها، وأن البرجوازية الصغيرة تلعب الدور ذاته في نظام رأسمالية الدولة في الشرق الأوسط. والماركسيون الذين يستشهدان بهم هم ميخائيل كاليكي Michael Kalecki وسمير أمين ومحمود حسين حول مصر، وحول الجزائر مارك رافينو MarcRaffino وپيير چاكيمو Piere Jackuemo (ص٤٠٩-٤١٠).

وفي حين أن الحجج المثارة هنا تستحق المتابعة، وأن الجدال المحموم بين الماركسيين والليبراليين حول دور الدولة وعلاقتها بالقوي الطبقية في الشرق الأوسط هو مشروع مثير، فإن ريتشاردز و ووتربوري يسيئان لهذا المجال إذ يتجاهلان المجالات الفنية والمتطورة داخل الماركسية حول هذا الموضوع ويقومان فعليا بتشويه الماركسيين المزعومين. إن جانبين من هذا الجدال يرتبطان بشكل مباشر بمنطق تفكير ريتشاردز و ووتربورى.

فأولا، يذهب ماركسيون مثل (نيكوس پولانزاس) إلي أن الرأى الذرائعى حول الدولة شديد الضيق، وأن هناك حاجة لتحليل بنيوى، حيث يقرر" لا ينبغى النظر للطبقات كقوى اقتصادية بسيطة توجد خارج الدولة وباستقلال عنها، وتستطيع تطويعها كوسيلة أو أداة سلبية..... الصراع الطبقي لا يقتصر علي المجتمع المدني وإنما يعاد إنتاجه فى قلب جهاز الدولة ذاته.....(وبالاضافة إلي ذلك) فإن الدولة لها وظيفة موضوعية تؤديها : حفظ التماسك الاجتماعي بحيث يسير تراكم رأس المال بلا عائق" (١).

يعني ذلك أن الدولة قد تضطر لأن تقوم بأعمال تحافظ علي النظام بأكمله، حتي لو عني ذلك الإضرار برأسماليين أفراد، مثل قيام بنك الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة برفع معدلات الفائدة لتخفيف الضغوط التضخمية (وهو ما يقلل معدل الربح الحقيقي)، ورغم أن ذلك قد يؤدي لإفلاس بعض الشركات ذات المديونية الثقيلة. وقد أقدم نظام أوزال علي نفس الخطوة في تركيا في أوائل الثمانينات. كان الفارق الأساسي هو أن الشركات الأمريكية معتادة علي هذا النظام وتتقبله، في حين اقتضي الأمر حكما عسكريا في تركيا لكي يتسني استساغة هذا الدواء الكريه.

وثانيا، يدرك الماركسيون صراحة الدور المحوري للدولة المركزية في تعزيز شروط تطور الرأسمالية ونظام رأس المال– العمل المطبق. "إن مختلف أساليب التراكم الأولي" كما قال ماركس بوضوح، "تستخدم جميعها سلطة الدولة، أي قوة المجتمع المتمركزة المنظمة، وذلك لكي تستعجل استعجالا عنيفا، عملية التحول من نمط الإنتاج الإقطاعي إلي نمط الإنتاج الرأسمالي، واختصار مراحل الانتقال. وبالفعل، فالقوة هي المولدة لكل مجتمع قديم يحمل في احشائه مجتمعا جديدا. وهي في ذاتها تتمثل في العامل الاقتصادي (٢)

يستطيع ماركس أن يعترف بقدرة الدولة في الشرق الأوسط المعاصر علي استخدام القوة المنظمة لتشكيل البنية الطبقية أو توجيه مسار التغيير الاقتصادي. ففى التحليل الأخير، هذا هو ما فعلته حكومات مصر وإيران والعراق وسوريا والجزائر من خلال سياساتها نحو الزراعة والإصلاح الزراعى مثلا، حيث عززت صيغة حديثة من التراكم الأولى. إلا أن ذلك لا يعنى التنازل عن مركزية التحليل الطبقى. وعلى العكس، فالدولة هى مؤسسة لا يخلقها وينعشها سوى الفعل الانسانى. ومن الضرورى بمكان أن نعرف كيف يحدث ذلك، كيف يحدث التفاعل الديناميكي للعلاقات الطبقية والصراعات الطبقية من خلال الدولة. وهذا هو الإسهام الذي يقدمه الدارسون الماركسيون لدراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورغم أن الفارق بينهم وبين ريتشاردز و ووتربورى قد لا يكون بارز الوضوح، فإنه جوهرى في تحديد المدخل نحو فهم عملية التحول الاجتماعى– الاقتصادى.

هوامش

(1) Bob Jess, p, "Recent Theories of the Capitalist State," Cambridge Journal of Economics, Vol. 1(1967), p. 357.

(2) Capital (New York: International Publishers,1967), vol.1, p. 757.

إصدارات مركز القاهرة لدارسات حقوق الإنسان

أولا : سلسلة مناظرات حقوق الإنسان:

١- ضمانات حقوق الإنسان فى ظل الحكم الذاتى الفلسطينى (بالعربية والإنجليزية) : منال لطفى، خضر شقيرات، راجى الصورانى ، فاتح عزام، محمد السيد سعيد.

٢- الثقافة السياسية الفلسطينية-الديمقراطية وحقوق الإنسان : محمد خالد الأزعر ، أحمد صدقى الدجانى، عبد القادر ياسين، عزمى بشارة، محمود شقيرات.

تحت الطبع:

٣- حقوق الإنسان فى ظل النظم الشمولية حالة السودان ١٩٨٩-١٩٩٤.

٤- ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين فى ظل التسوية السياسية الراهنة.

ثانيا : كراسات مبادرات فكرية:

١- الطائفية وحقوق الإنسان : فيوليت داغر.

٢- الضحية والجلاد : هيثم مناع.

٣- الحقوق المدنية والسياسية فى الدساتير العربية، فاتح عزام (بالعربية والإنجليزية).

٤- حقوق الإنسان فى الثقافة العربية والإسلامية: هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).

٥- حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار : د. أحمد عبد الله.

٦- حقوق الإنسان، الرؤيا الجديدة، منصف المرزوقى.

٧- تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان : بهى الدين حسن (محرر)

٨- نقد دستور ١٩٧١ و دعوة لتعديل الدستور : أحمد عبد الحفيظ

٩- الأطفال و الحرب

١٠- المواطنة فى التاريخ العربى الإسلامى : هيثم مناع

ثالثا : كراسات ابن رشد:

١- حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان.
تقديم: محمد السيد سعيد، تحرير : بهى الدين حسن.

٢- تجديد فكر التيارات السياسية فى إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان . تقديم: محمد سيد أحمد ، تحرير :عصام محمد حسن

٣- التسوية السياسية : الديمقراطية وحقوق الإنسان. تقديم : عبد المنعم سعيد ، تحرير: جمال عبد الجواد

رابعا : تعليم حقوق الإنسان :

١- كيف يفكر طلاب الجامعات فى حقوق الإنسان ؟ (ملف يضم البحوث التى أعدها الدارسون تحت إشراف المركز فى الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث فى مجال حقوق الإنسان).

٢- أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفى فى مجال حقوق الإنسان (ملف يضم البحوث التى أعدها الدارسون تحت إشراف المركز فى الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث فى مجال حقوق الإنسان).

مطبوعات أخرى:

١- "سواسية" : نشرة غير دورية باللغتين العربية والإنجليزية.

٢- رواق عربى: دورية بحثية باللغتين العربية والإنجليزية.

٣- رؤى مغايرة : مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP

هذا العدد

من أهم سمات الحكم الفائق القومية ذوبان الأمة فى الدولة و احتكار الدولة للاقتصاد و الثقافة و الحياة الخاصة ، و فوق كل شئ السياسة .

عصام الخفاجى

ما وراء الدولة القومية المتطرفة

ليست كل نشاطات الطبقة الجديدة فى سوريا غير قانونية ، لكن السبل غير القانونية و التحايل على القانون يستخدمان لإدارة مشاريع و أعمال هى فى ظاهرها مشروعة .

فولكر بيرتس

إطلالة على الطبقة العليا فى سوريا :

البرجوازية و حزب البعث

ينظر العرب الذين لا يتمتعون بحقوقهم السياسية بانبهار للحقوق السياسية التى يتمتع بها المواطن الإيراني العادى ، و ذلك دون وعى حقيقى بالقيود السياسية المفروضة .

ايريك هوجلند

الشعبوية الإيرانية و التغير السياسى فى الخليج

لا يبدو مؤكدا أن رجال الأعمال الخليجيين يرغبون حقا فى رؤية نهاية الملكية (مع احتمال استثناء الكويت) فالأسر المالكة و شرطتها السرية تسيطر على المنشقين الخطرين ، و تمارس بكفاءة معقولة دور السمسرة السياسية بين مختلف المجموعات المكونة للمجتمع .

فريد محمدى

الدولة و البرجوازية فى الخليج العربى